قضايا المجتمع المدني
تعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة

اصدارات :

دراسات في تاريخ الاردن الاجتماعي

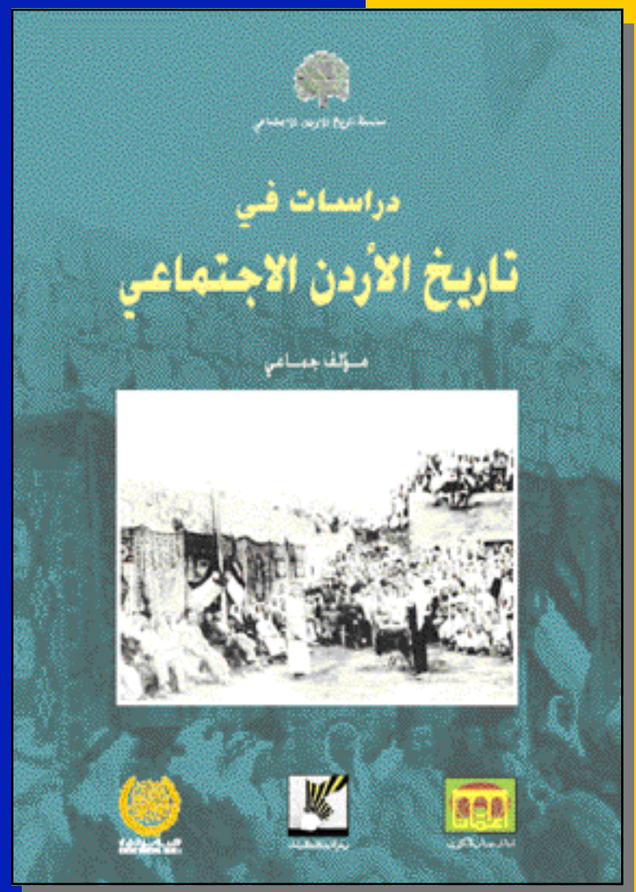

يتكون هذا المجلد الذي يشتمل على دراسات في تاريخ الاردن الاجتماعي من عشرات الأبحاث التي غطت فترات تاريخية هامة من حياة الأردن منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى السبعينات من القرن العشرين . كما غطت هذه الأبحاث حقولاً دراسية متخصصة من بينها السير الذاتية والمذكرات كمصدر من مصادر التاريخ الاجتماعي . وتتوزع هذه الأبحاث على ثلاثة أبواب .

يتكون الباب الأول من ٢٠ بحثاً موزعة ضمن الفصول الخمسة التالية : العائلة والمجتمع في نهاية القرن التاسع عشر (١٨٨٠-١٩٢١) ، تأسيس الدولة في شرقي الاردن ، العمارة والتاريخ الاجتماعي ، التغيرات الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين ، المجال العام ، الهوية والديمقراطية . وقد شارك في إعداد هذه الأبحاث أكاديميون وباحثون من الأردن والجامعات الأردنية والأوروبية والأمريكية .

ويشتمل الباب الثاني كذلك على ٢٠ بحثاً موزعة ضمن اربعة فصول ، هي : التغيرات في الخارطة الاجتماعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، العمارة والفنون التشكيلية ، المجال العام في مجتمع مديني ناشئ ، المدن والتحركات السكانية والهجرات . وقد شارك في إعداد هذه الأبحاث نخبة من الأكاديميين والباحثين من الأردن والخارج .

أما الباب الثالث فهو يتكون من ٢٣ بحثاً موزعة على فصلين رئيسين ، حيث تناول الفصل الأول «السير الذاتية والمذكرات كأحد مصادر تاريخ الأردن الاجتماعي» ، وقد توزع بدوره على عدة محاور ، حيث يتناول المحور الاول الابعاد النظرية والمنهجية والتجارب الشخصية في كتابة السير . وتطرق المحور الثاني الى المذكرات التي انطوت على نظرات عربية واجنبية الى شرقي الاردن في المراحل المبكرة من نشأته . وضم المحور الثالث من الابحاث ، المذكرات والسير الخاصة برجالات الدولة والجيش وشخصيات سياسية لعبت ادواراً في الحركات والاحزاب المعارضة . وتناول المحور الرابع ، مذكرات شخصيات من عالم الاعمال ، وشخصية نسائية ، واوراق احد الزعامات المحلية في احدى بلدات شمال الاردن ، ونظر احد ابحاث هذا المحور الى الرواية بوصفها سيرة ذاتية لكاتبها من خلال اعمال غالب هلسا وتيسير سبول ومونس الرزاز .

أما الفصل الثاني فقد بحث في قضايا «الإعلام الأردني ، نشأته ودوره في المجال العام» . وقد شارك في اعداد هذه الأبحاث باحثون من بينهم أكاديميون من الجامعات الأردنية والبريطانية والامريكية والمصرية ومؤرخون وكتاب وصحفيون وخبراء إعلاميون ، واشتملت هذه الابحاث على استعراض لمسيرة كل من الاذاعة والتلفزيون ، وقراءة في مسار الصحافة الاردنية عبر شهادة شخصية للاعلامي المخضرم محمود الشريف ، ونماذج مختلفة للصحافة في اواسط القرن الماضي .

دراسات في تاريخ الاردن الاجتماعي

الناشرون:

امانة عمان الكبرى، البنك الاهلي الاردني،
مركز الاردن الجديد للدراسات

٨٧٠ صفحة من القطع الكبير

يطلب هذا الكتاب من مركز الاردن الجديد للدراسات
شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن
هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨

أمريكا والاسلام السياسي: صدام .. أم حوار؟!

(ملف)

تقرير: المركز الوطني لحقوق الانسان يصدر تقريره الأول

حتى لا تكون «الأجندة الوطنية» فرصة ضائعة أخرى؟!

هاني الحوراني

كتاب العدد:

شادي حميد، منار الرشواني
سامر خير أحمد، محمد ابو رمان.

يصدرها مركز الأردن الجديد للدراسات
العدد (٢٩)، آب/ اغسطس ٢٠٠٥ عمان، الاردن

صدر حديثاً عن المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية

عدد جديد من
"حوار السياسات الاقتصادية"

العدد العاشر (آب/ اغسطس ٢٠٠٥) من نشرة «حوار السياسات الاقتصادية» التي تصدر عن المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية في مركز الاردن الجديد للدراسات.

ويتناول هذا العدد بحث المبادرة الاقليمية التي اطلقها مركز الاردن الجديد لتعزيز ممارسات الشركات المسؤولة اجتماعياً في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالتعاون مع المنتدى المتوسطي الخامس للتنمية (MDF5) ومعهد البنك الدولي (WBI)، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP).

كما يشتمل العدد على دراسة للسيد هاني الحوراني مدير عام مركز الاردن الجديد حول مسؤولية الشركات الاجتماعية في التجربة العالمية.

يذكر ان «حوار السياسات الاقتصادية» قد انتظمت مؤخراً كنشرة شهرية، ويتابع المركز حملته الواسعة التي اطلقها مؤخراً لدعوة المؤسسات الاقتصادية والاعلامية ذات العلاقة للاشتراك في النشرة.

تطلب هذه النشرة من مركز الاردن الجديد للدراسات
شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن
هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٣/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨

خفيييييفة!

١٪ فقط

أدنى نسبة فائدة على رصيد بطاقتك المستخدم شهرياً
استبدل أو احمل مالاً على بطاقة ماستركارد الإئتمانية من البنك الأهلي الأردني بأقل سعر فائدة

تصل الـ ٢٤ يوم بدون احتساب الفائدة من المدينة العالية لمدفوعاتك على بطاقة ماستركارد الأهلي الإئتمانية الذهبية
• أقساط شهرية ميسرة لتسديد قيمة المشتريات • تصل الـ ٥٠ يوم على رسوم الاتصال • ٤٥ يوماً فترة سماح • سرعة إجراءات الإيصال
يمكنك الإستفادة من هذا العرض حتى نهاية ٢٠٠٥

البنك الأهلي الأردني ش م
JORDAN NATIONAL BANK P
خمسون عاماً من العطاء

لمزيد من المعلومات مرجى الإتصال مباشرة بطاقات الإئتمان
هاتف: ٤٦٥٥٨٩١ - ٤٦٥٥٨٦٣ الرقم المجاني ٥٥٥٥ ٢٢ ٢٢٢

www.ahli.com

السياسات الامريكية تجاه الاسلام السياسي
(ص١٥-٢٣)

الأجندة الوطنية فرصة أخيرة .. أم فرصة ضائعة أخرى؟
(ص٤-٥)

المحتويات

❑ **الافتتاحية:**

● الأجندة الوطنية فرصة أخيرة... أم فرصة ضائعة أخرى؟ ..... هاني الحوراني ٤

❑ **وجهات نظر:**

● من الاسلام المدني إلى الإسلام القبلي ..... سامر خير أحمد ٢٦

● معارضون ... لا إصلاحيون ..... منار الرشواني ٣٢

❑ **أضواء على المجتمع المدني:**

● الجمعية الاردنية الخيرية للعناية بمرضى الربو القصبي والحساسية ...د. هشام الحوراني ١٤

❑ **الملف: الولايات المتحدة والحركات الإسلامية**

● السياسات الامريكية تجاه الاسلام السياسي في العالم العربي ..... شادي حميد ١٥

● آراء صحفية حول السياسات الامريكية تجاه الاسلام السياسي .. محمد أبورمان وآخرون ٢٤

❑ **تقارير:**

● المركز الوطني لحقوق الانسان يصدر تقريره الأول عن حالة حقوق الإنسان في الأردن ..... إعداد أسرة التحرير ٢٧

❑ **أبواب ثابتة:**

● وصل الى مكتبة المركز ٢

● صدى المجتمع المدني في الاردن وعلى الصعيدين العربي والعالمي ..صلاح الدين طاهر ٦

● جديد الاردن الجديد: ١٣

أمـن المواطن من أمـن الوطـن

والمجلة قيد الإعداد وقع الاعتداء الإجرامي الذي استهدف منطقة العقبة يوم ١٩ آب/ أغسطس الماضي وأدى الى استشهاد الجندي أحمد النجداوي وجرح زميل له، إننا في أسرة التحرير نعبر عن ادانتنا الشديدة لهذا الاعتداء، ونؤكد على ما يلي:

- إن هذا العمل الإجرامي، عمل إرهابي يحتم الواجب الوطني على كل الأردنيين أن يدينوه بكل قوة ويدينوا مرتكبيه والمخططين له مهما كانت المنطلقات التي يستخدمونها ذريعة لهذا العمل الجبان.
- إن اعتداء العقبة يؤكد أن الإرهاب واحد سواء ضرب في لندن أو بغداد أو شرم الشيخ أو أي بقعة من بقاع العالم. وهذا يؤكد خطورة المحاولات التي تسعى لتزيين وجه الإرهاب من منطلق المراهنة على إلحاق الأذى بمصالح دول أو جهات أجنبية.
- إن أي اعتداء على مصالح الدول والأفراد الأجانب الذين يقومون بزيارة الأردن أو يقيمون فيه هو اعتداء على الدولة الأردنية وعلى كل مواطن أردني.
- إننا ندعو الأردنيين جميعاً للتكاتف في إدانة هذا الإرهاب ومحاربته، ونؤكد أن أي سكوت على الإرهاب هو تواطؤ معه. وإذ كان المواطن أو الأفراد العزل هم دائماً أول ضحايا الإرهاب، فإن الشعب كله يدفع ثمن الإرهاب من أمنه واستقراره وازدهار اقتصاده.
- إننا نعرب عن اعتزازنا بأجهزتنا الأمنية ودورها في السهر على أمن واستقرار بلدنا وحماية مواطنينا من عبث الإرهابيين، وندعو المواطنين في الوقت نفسه إلى رفع يقظتهم إسهاماً في حماية أمنهم وأمن بلدهم.

أسرة التحرير

قضايا المجتمع المدني:

■ مجلة متخصصة في قضايا المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة.

■ تصدر عن مركز الاردن الجديد للدراسات.

رئيس التحرير: هاني الحوراني

العدد التاسع والعشرون، آب/ أغسطس ٢٠٠٥

هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤، فاكس: ٥٥٣٣١١٨

ص.ب: ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الاردن

Civil Society Issues:

No. (29) August 2005.

Al-Urdun Al-Jadid Research Center

Tel: 5533112/4 Fax: 5533118,

P.O.Box: 940631, Amman 11194 Jordan.

e-mail:ujrc@ujrc-jordan.org

www.ujrc-jordan.org

من مكتبة المركز

وصل الى مكتبة مركز الأردن الجديد مجموعة من المطبوعات والاصدارات، وهي متاحة للباحثين والقراء والمهتمين. وفيما يلي تعريف بها:

تمكين المرأة العربية

● التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٤، د. أماني قنديل (محررة)، صادر عن منظمة المرأة العربية والشبكة العربية للمنظمات الأهلية. يقع هذا التقرير الذي خصص لمعالجة موضوع تمكين المرأة العربية، في (١٥) دولة عربية، في ٤٤٢ صفحة من القطع الكبير.

مكافحة الفقر

● التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٣، د. أماني قنديل (محررة)، صادر عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. يقع هذا التقرير الذي خصص لمعالجة موضوع مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية في ٣٤٦ صفحة من القطع الكبير. الموقع الإلكتروني للشبكة هو:
(www.shabaka.egypt.com)

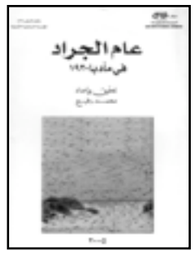

عام الجراد

● عام الجراد في مأدبا ١٩٣٠، صدر هذا الكتاب حديثاً عام ٢٠٠٥، عن مركز الرأي للدراسات والمعلومات، وهو في الأصل مخطوط لسامح حجازي، قام بتحقيقه وإعداده محمد رفيع، وقدّم له الأستاذ د. محمد عدنان البخيت. يقع الكتاب في ١٦٠ صفحة من القطع المتوسط.

المسؤولية الاجتماعية

● المسؤولية الاجتماعية للشركات في أوروبا، هو عنوان الكتاب الصادر باللغة الانجليزية عام ٢٠٠٤ والمطبوع في ألمانيا. أعد هذا الكتاب فريق من (٣٧) باحثاً أوروبياً وقام بتحريره فريق من أربعة باحثين. يقع هذا الكتاب في (٤٠٠) صفحة من القطع المتوسط.

جمعيات رجال الأعمال

● جمعيات رجال الأعمال في القرن الواحد والعشرين كتاب صادر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة في الولايات المتحدة (CIPE)، قام بتأليفه: لاري ميلز، جيمس لو جاري لابرانش، ادوارد ماكميلات، جوبيكر. يقع الكتاب في (١٥٢) صفحة من القطع المتوسط.

أوقـاف

● مجلة كويتية نصف سنوية محكمة تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري، صدر العدد ٨، السنة الخامسة، منها في أيار/ مايو ٢٠٠٥. تحتوي المجلة على بحوث باللغات العربية والانجليزية والفرنسية. من موضوعات العدد: قيم الوقف والنظرية المعمارية، دور الوقف في نشوء المدن الجديدة في البوسنة (سراييفو نموذجاً)، والوقف ودوره في رعاية الأسرة. تقع المجلة في ٢٣٢ صفحة من القطع المتوسط.

الانسحاب من غزة

● «الانسحاب والرافضون له: ماذا سيفعل المستوطنون الإسرائيليون»، هو عنوان التقرير رقم (٤٣) حول الشرق الأوسط الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية بتاريخ ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٥. يقع هذا التقرير في ٢٦ صفحة من القطع الكبير.

الديمقراطية

● مجلة الديمقراطية بالانجليزية، العدد رقم ٣، المجلد رقم ١٦، صدر في تموز/ يوليو ٢٠٠٥ عن مطابع جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة. من موضوعات العدد: العراق الجديد، الروابط الدولية والدمقرطة، نظرة طازجة على ظاهرة شبه الرئاسية، الانتقال من بعد مرحلة الشيوعية. تقع المجلة في ١٩٢ صفحة من القطع الصغير.

السياسة الدولية والمجتمع

● مجلة تصدر عن مؤسسة فريدرش ايبرت الألمانية باللغتين الألمانية والإنجليزية، من موضوعات العدد الصادر في آذار/ مارس ٢٠٥٥: الانترنت والديمقراطية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي، انبثاق المجتمع العالمي، روسيا والجوار، كوريا الشمالية: الأزمة النووية، أوروبا الشرقية: الاتحادات العمالية في الصناعات الإلكترونية.

حوار

● نشرة باللغة الانجليزية يحررها سيّد نديم كاظمي في لندن، عنوانها الإلكتروني:
dialogue@alkhoei.org. من موضوعات هذا العدد الصادر في أيار/ مايو ٢٠٠٥ في ٨ صفحات من القطع الكبير: المملكة المتحدة: تحديات الإرهاب، الخوف من الإسلام في أوروبا الشرقية، تقرير التنمية البشرية العربي الثالث وغيرها.

الافتتاحية

«الأجندة الوطنية» فرصة أخيرة .... أم فرصة ضائعة أخرى؟!

تتجه الأنظار هذه الأيام نحو اللجنة التوجيهية للأجندة الوطنية، تلك اللجنة التي تشكلت في الثلث الأول من شباط/ فبراير الماضي، بهدف تحديد الأهداف الوطنية للأردن خلال السنوات العشر المقبلة. ويفترض بهذه اللجنة التي شُكلت بإرادة ملكية، وضمت ممثلين عن الحكومة ومجلس الامة والقطاع الخاص وبعض ممثلي الاعلام والمجتمع المدني، أن تنهي عملها بحلول شهر أيلول/ سبتمبر القادم.

وحسب الرسالة التي وجهها الملك عبد الله الثاني، فإن مهمة هذه اللجنة هو «توحيد وتظافر جميع الجهود لوضع أجندة شاملة تحتوي على الأهداف الوطنية التي تجسد رؤية الجميع، وتحدد البرامج والاستراتيجيات والسياسات الوطنية التي سيشكل تحقيقها التزاماً على الحكومات المتعاقبة».

وتستجيب فكرة اعداد اجندة وطنية طويلة المدى ليس فقط مع الاتجاهات العالمية التي تأخذ بأساليب التخطيط الاستراتيجي طويل المدى وتحث على التفكير المستقبلي والاستشرافي، وإنما تستجيب أيضاً، وأساساً، لمتطلبات الاصلاح الداخلي الشامل والتنمية المستدامة، وضرورات بناء إجماع وطني حول الاولويات والخيارات المعتمدة للتقدم والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي خلال السنوات العشر المقبلة.

وليس مصادفة أن الرؤية الملكية للأجندة الوطنية، قد تزامنت مع دعوة الملك لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وإعادة النظر بالتقسيمات الادارية للمملكة بغرض تشكيل أقاليم تنموية يتم تشكيل مجالسها بالانتخاب. غير أن طبيعة تشكيل اللجنة التوجيهية للأجندة الوطنية وآليات عملها سرعان ما شكلت قضية خلافية في الحياة السياسية، بينما كان المقصود من وجودها أن تكون حافزاً

هاني الحوراني

على خلق توافق وطني عريض ومدخلاً للحوار الموسع والمعمق حول أولويات الأردن المستقبلية.

ومن المؤسف أن هذه المبادرة الرسمية، والتي اقترنت باسم الملك، تحولت أثناء التنفيذ الحكومي لها، إلى أحد موضوعات السجال السياسي، بل وإلى مرمى لتلقي الاتهامات وأشكال التشكيك بخلفياتها ودوافعها ونتائجها، كما أن العديد من الأوساط الاجتماعية والسياسية لم يترددوا في الاعلان عن ان مصيرها لن يختلف عن مصير المبادرات الرسمية التي سبقتها، ولاسيما «مبادرة الأردن أولاً»، التي انتهت مع رحيل حكومة السيد علي أبو الراغب، أو خطة «التنمية السياسية» التي لم تعمر أكثر من عام، وطويت قبل نهاية حكومة السيد فيصل الفايز. ومن المؤسف أيضاً أن الخلافات ما بين أعضاء اللجنة التوجيهية خرجت عن السيطرة، وحدت باثنين من أعضائها لتقديم استقالتهما منها.

فأين الخلل، وكيف يمكن تداركه، وهل يمكن أن تتحول وثيقة الاجندة الوطنية المرتقبة الى رافعة للتقدم والتنمية؟ أم تنتهي الى ما انتهت اليه المبادرات الرسمية السابقة؟! ثم ما هي عواقب هذا الفشل المتكرر على هيبة الدولة الأردنية ومصداقيتها لدى الشارع الأردني وأمام العالم؟

للإجابة عن هذه الأسئلة لا بد من الاتفاق على جملة من الحقائق الأساسية التي يمكن ان تشكل منطلقاً للتعامل مع الأجندة الوطنية وغيرها من الخطط والسياسات الحكومية (لاسيما في موضوع الأقاليم التنموية).

‹ الحقيقة الأولى هي ان الاردن، شأنه شأن الدول العربية الأخرى، يواجه استحقاقات المماطلة في اجراء عمليات الاصلاح والانفتاح والدمقرطة الداخلية. وهو الأمر الذي وسع، ويوسع يومياً، الفجوة الحضارية ما بين الدول العربية، وبقية أقاليم العالم. وبكلمات أخرى فإن الأردن (والدول العربية الأخرى) لا يمتلك ترف استمرار المماطلة والتسويف والتخبط في تعامله مع مسألة الاصلاح، لأن ثمن ذلك سوف تدفعه البلاد فوراً. وسوف يقود، عاجلاً أم آجلاً، الى تهديد الاستقرار السياسي وإلى فتح الباب أمام انفجار الاضطرابات الاجتماعية. إذ ليس سراً تعمق الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سوف يوفر البيئة المناسبة للتهديدات الخارجية، ولاسيما من الجماعات المتطرفة والتنظيمات الارهابية.

‹ الحقيقة الثانية أن الأردن بعد تخبط وتجريب، استمر لمدة تزيد عن الخمس سنوات، أحوج ما يكون الى إعادة بناء جسور الثقة ما بين الحكم ومؤسساته وما بين الشعب، كمواطنين ومجتمع مدني وحركات سياسية واجتماعية. وقد فات القائمون على الأجندة الوطنية إدراك هذه الحقيقة من فوق أبراجهم العاجية. فالأجندة الوطنية ليست مجرد استراتيجية بعيدة المدى فقط، وإنما هي أيضاً مدخل أو جسر لإعادة خلق توافق سياسي ما بين الحكم والمجتمع، وما بين النخب والقوى

السياسية والاجتماعية، الموالية والمعارضة.

وبعبارات أخرى، فإن إعداد الأجندة لا يتم في أوضاع عادية، أو ظروف صحية، وإنما يتم التوجه نحوها في مناخ من الأزمة المتعددة الأوجه، والمستمرة منذ زمن. بل لا نبالغ إذا قلنا أنه يجري إعداد «الأجندة» في مناخ لا يخلو من الارتياب والشك بوجود إرادة سياسية لدى الدولة الأردنية بالتوجه المخلص والجاد نحو الاصلاح.

وبهذا المعنى، فقد فات القائمين على تنفيذ الاجندة، أن دورها يقترب من مهمة التأسيس للمصالحة السياسية التي قامت بها «اللجنة الملكية للميثاق الوطني الأردني» في مطلع التسعينات من القرن السابق، غير أن هذه المهمة اليوم تنصرف ليس الى تحقيق مصالحة ما بين الحكم والمعارضة السياسية، وإنما إلى إعادة ترميم الجسور ما بين الدولة والمواطن، وإلى تأكيد وجود ارادة سياسية عليا بتوسيع نطاق المشاركة السياسية والانفتاح والاصلاح.

ويفسر هذه الخطيئة في التعاطي مع وظيفة الاجندة الوطنية وطبيعتها أن القائمين عليها، هندسة وادارة، هم أقرب الى التكنوقراط والبيروقراطية الحكومية، وإن شابتهم مسحة من الحداثة والاستنارة، جراء خلفياتهم التعليمية والوظيفية وجراء الاحتكاك اليومي بالحكومات الغربية ومتطلبات التكيف مع الخطاب الغربي. والأسوأ من ذلك أن في مقدمة صفوف لجنة الأجندة شخصيات تفتقر الى المصداقية ومعزولة عن المجتمع.

‹ الحقيقة الثالثة هي أن النخب السياسية المعارضة تعاني بدورها من أزمة حادة في قدراتها على طرح البدائل، وتغطي على عجزها هذا إما بمواصلة رفع الشعارات المستهلكة، أو اتهام السلطات بعدم الجدية والالتزام بخطط الاصلاح.

ان النخب السياسية المعارضة تفتقر اليوم لوجود «المثقفين العضويين»، الذين يعبرون عن مطامح ومصالح الشعب فكرياً ويصوغون له الرؤى والحلول البديلة للمشكلات القائمة. ويعتبر عجز قوى المعارضة عن تقديم رؤية متماسكة ومتقدمة للعالم المعاصر وللأردن في اطاره، مسؤولية مشتركة مع الدولة عن حالة العقم العام والسوداوية واللامبالية التي تسود البلاد. وبدون تحمل المعارضة ومعها (المثقفين العضويين) لمسؤولياتها كاملة، فإن الفوضى هي النتيجة المحتمة في حالة انفجار الأزمة، لا سمح الله.

والآن، وقد شارفت لجنة الأجندة الوطنية على إنهاء عملها، فإننا ومهما كانت الملاحظات على عمل اللجنة التوجيهية، ما زلنا نعتقد أن الأجندة محطة تاريخية مهمة في تحديد المسار المستقبلي لبلادنا، وتقع مسؤولية إنجاحها على عاتق الجميع: الدولة والحركة السياسية والمجتمع المدني وكافة القوى الفاعلة. وهي فرصة يجب أن لا تبدد من أجل التقدم بالأردن الى الأمام.

ولكي لا تكون الأجندة فرصة ضائعة أخرى، ومجرد وثيقة، كسائر الوثائق الأخرى التي باتت مادة للأرشيف التاريخي، فإننا ندعو لاستدراك ما فات من خطوات واجراءات ما يلي:

١- أن يتم التقدم بما تم إعداده من جانب اللجنة التوجيهية، واللجان المتخصصة التابعة لها إلى الرأي العام باعتبارها وثيقة للحوار الوطني، وأن تنظم آلية عملية لإجراء هذا الحوار، سواء عبر مؤتمر وطني، أو من خلال فتح الباب لتلقي مساهمات وتعليقات ومقترحات لإغناء الوثيقة بعد نشرها في الصحافة، وتشجيع وسائط الاعلام المختلفة على تنظيم حوارات مع مختلف شرائح المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية. وفي حالة الاتفاق على عقد مؤتمر وطني حول الأجندة، فإن المأمول أن لا يتخذ شكل المؤتمر الذي عقد في حزيران ١٩٩١ لإقرار وثيقة «الميثاق الوطني»، والذي تم تشكيله وعقده على شكل مظاهرة تأييد ومباركة، وليس كمؤتمر للحوار والنقاش، وإلا فقد هذا المؤتمر الوطني وظيفته ومغزاه.

٢- إن وثيقة الأجندة الوطنية بعد فتح الحوار حولها، ولكي تصبح وثيقة ملزمة للدولة والسلطات التنفيذية، يجب ان تعرض على البرلمان، بمجلسيه (النواب والاعيان) لمناقشتها والتصويت عليها. اذ مهما كانت ملاحظاتنا على الأداء النيابي، فإن مجلس النواب والبرلمان عموماً جزء من المؤسسات الدستورية التي يناط بها التشريع والرقابة والمصادقة على السياسات العامة، ومن ثم لا بد من أخذ موافقته عليها.

٣- ان ترجمة وثيقة الأجندة الوطنية الى خطة عمل تنفيذية للاصلاح والتحديث والدمقرطة تتطلب تشكيل حكومة وطنية مؤتمنة على خطة الاصلاح، تتمتع بالتأييد الشعبي وثقة ودعم قوى التغيير والتجديد ومشاركتهم الايجابية. ومثل هذا التغيير الحكومي يفترض أن يستوعب دروس تجارب التشكيلات الحكومية السابقة، بحيث لا «تطبخ» التشكيلات الوزارية في الأروقة المغلقة وأن تتحرر من عقلية «المحاصصة»، وأن تسبقها مشاورات واسعة سياسية وبرلمانية. فالمطلوب، بكلمات أخرى، حكومة تساند الملك وتوجهاته الاصلاحية لا أن تكون عبئاً عليه أو على الاصلاح المنشود، وأن تشكل حلقة الوصل للروافع المجتمعية والسياسية للاصلاح الشامل، حكومة قادرة على مواجهة قوى الشد العكسي، وعلى التقدم الى الأمام.

صدى المجتمع المدني

أقامت منظمات المجتمع المدني في الاردن خلال شهري أيار وحزيران ٢٠٠٥ (١٥٧ نشاطاً) توزعت على النحو التالي:

أحزاب وجمعيات سياسية (١٨ نشاطاً)، نقابات وجمعيات مهنية (٢٣ نشاطاً)، نقابات عمالية (٣ نشاطات)، هيئات وروابط ثقافية (٣٤ نشاطاً)، منظمات وهيئات نسائية (١٥ نشاطاً)، منظمات اصحاب عمل (٦ نشاطات)، جمعيات خيرية (٨ نشاطات)، أندية رياضية وشبابية (١٣ نشاطاً)، مؤسسات بيئية (١٠ نشاطات)، مراكز دراسات (٧ نشاطات)، هيئات متفرقة (٥ نشاطات).

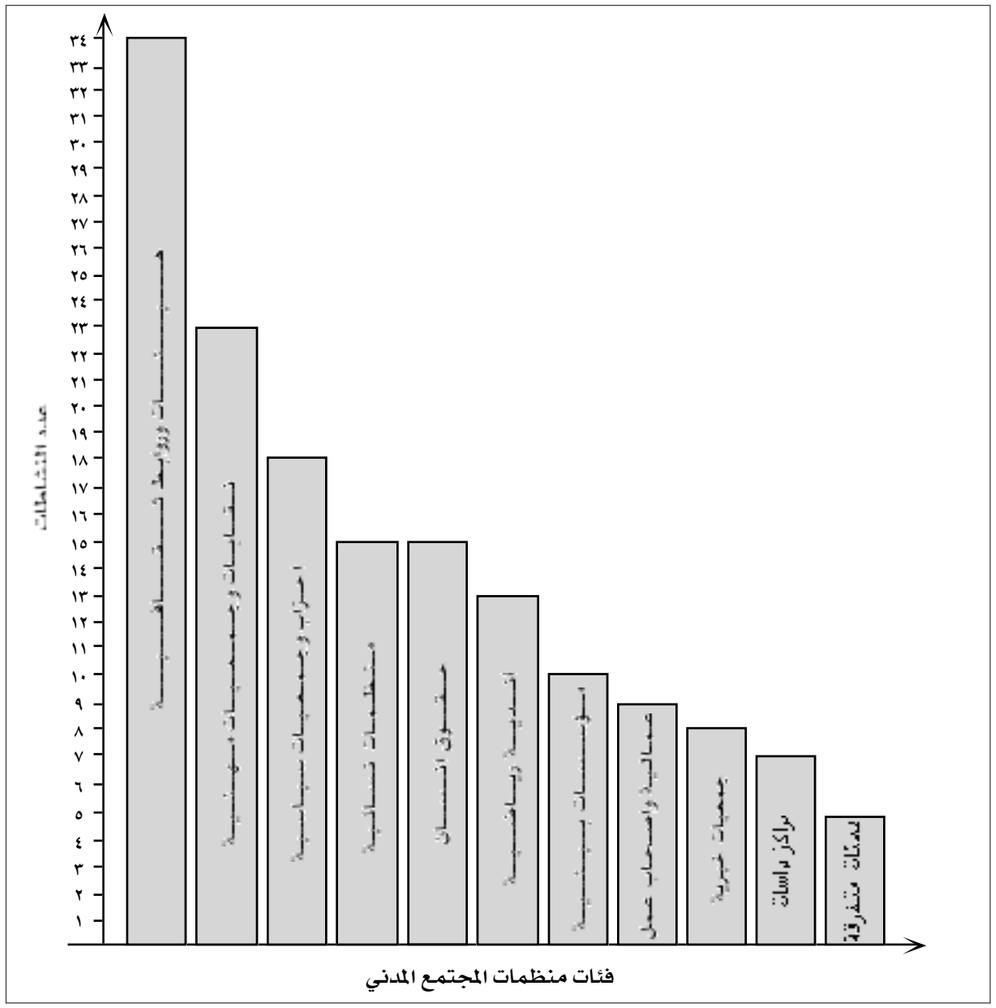

في ندوة نظمتها العربية لحماية الطبيعة
اختصاصيون يحذرون من مخاطر الأغذية المعدلة وراثياً

حذّر أخصائيون أردنيون وعرب من الآثار السلبية المترتبة على انتشار الأغذية المحورة وراثياً – وشككوا بصحة ادعاءات الشركات المنتجة بالقول أنها تخفف من المجاعة في البلدان الفقيرة.

تحذيرات الاختصاصيين هذه جاءت خلال ندوة نظمتها العربية لحماية الطبيعة يومي ٧ و ٨/٥ حول الكائنات المعدلة وراثياً «آثارها ومخاطرها»..

وزير الزراعة الذي افتتح الندوة بكلمة «اعترف فيها بنقص الخبرات العلمية اللازمة في الأردن لفك الأسرار الكاملة لعلم هندسة الجينات والوراثة قال: «إننا بحاجة للكثير كي ندرك مدى تأثيرها على الانسان وصحته والبيئة التي فيها يعيش».

رزان زعيتر رئيسة الجمعية العربية لحماية الطبيعة دعت الى وقفة مصارحة للإجابة عن التساؤلات بشأن الآثار السلبية للأغذية المعدلة وراثياً على صحة الإنسان وقالت أنه في الوقت الذي ينشغل فيه العالم ومنظمات المجتمع المدني بدراسة هذه الموضوعات تقف الهيئات والمنظمات غير الحكومية العربية بعيدة عن المناقشات الجوهرية.

في افتتاح الندوة

محاضرة نظمها النادي الأرثوذكسي حول الأجندة الوطنية

أكد وزير البلاط الملكي مروان المعشر على ضرورة «مصارحة» الناس بأن «عهد المنح النفطية قد شارف على الانتهاء إن لم يكن قد انتهى بالفعل معبراً عن مخاوفه من صعود عجز الموازنة الى نسب «كارثية» قد تصل الى ١٢٪»

وشدد المعشر في محاضرة يوم ٢٧/٦ في النادي الأرثوذكسي، على أن «الأجندة الوطنية ستساعد صانع القرار على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية».

وقال ان «رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني اصلاحية تستند الى شقين: الأجندة الوطنية ومشروع تقسيم المملكة الى ثلاثة أقاليم تنموية».

إلى ذلك شدد رئيس اللجنة التوجيهية للأجندة الوطنية على أن الإصلاح السياسي «ينطلق من تعزيز مبدأ استقلالية القضاء، وحرية الصحافة لجلب الاستثمارات التي يحتاجها الأردن» أكثر من أي وقت مضى لاحتواء البطالة: أهم تحد يواجه المملكة خلال العقد المقبل. على أن عدداً من الحضور طالبوا في مداخلاتهم بـ«تعزيز الحريات العامة وتطبيق النصوص القانونية وتخفيف عبء الضرائب المباشرة عن كاهل المواطن».

عرفات حجازي يحاضر في اتحاد الكتاب عن خمسين عاماً في الصحافة

«خمسون عاماً صحافة» هو عنوان الكتاب الذي ألّفه الكاتب والصحفي عرفات حجازي، وهو أيضاً عنوان المحاضرة التي ألقاها يوم ٢٥/٦ في مبنى اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين.

في رحاب السلطة الرابعة كما قال رئيس الاتحاد، افتتح د. محمد العبادي الندوة بكلمة رحب فيها بالسيد عرفات حجازي الذي كان واحداً من رواد الصحافة الأردنية والتي واكبها على مدى خمسين عاماً فعايش مخاضها وانجازاتها.

وقد ركز المحاضر في تحليله على قضايا الحريات قائلاً: نحن نفخر في الأردن بأننا في الخمسينات والستينات من القرن العشرين كنا نتمتع بحرية صحفية لم يتمتع بها بلد عربي آخر لكن التضييق على الاعلام ما لبث أن بدأ في السبعينات مع الأسف.

حجازي محاضراً

نواب ومحامون يطعنون بدستورية نظام التأمين الالزامي على المركبات

رفعت نقابة المحامين من وتيرة الجدل الدائر حول نظام التأمين الإلزامي وتحديد سقف للتعويض الذي تدفعه شركات التأمين للمتضررين من حوادث السير.

هذا الجدل أثارته ندوة مخاطر التأمين الإلزامي على المركبات «مخاطر وعدالة» التي أقامتها نقابة المحامين يوم ٢٧/٦ بمجمع النقابات المهنية والتي احتد فيها النقاش بين النواب والمحامين من جهة وعضو محكمة التمييز القاضي محمود الرشدان وأمين عام اتحاد شركات التأمين ماهر الحسين من جهة أخرى.

المحامون من جهتهم وجهوا انتقادات شديدة للنظام الذي رأوا فيه تغليباً لمصلحة شركات التأمين على مصلحة المواطن من خلال الأرباح الطائلة التي قالوا بأنها تملأ جيوب أصحاب الشركات من جيوب الفقراء ومتوسطي الدخل الذين يشكلون الغالبية العظمى لأبناء الشعب الأردني.

وحذر المشاركون من أن يساعد النظام في زعزعة الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمواطن معتبرين انه يساعد في تأجيج الفتنة الاجتماعية.

ندوة «الاعلام في عملية الاصلاح» نظمها منتدى الوسطية للفكر والثقافة

مندوبة عن رئيس الوزراء د. عدنان بدران افتتحت وزيرة الثقافة الناطقة الرسمية باسم الحكومة أسمى خضر أعمال ندوة «الاعلام في عملية الاصلاح» يوم ١١/٦ في فندق باليميرا في عمان، ونظمها منتدى الوسطية للفكر والثقافة وبمشاركة نخبة من الاعلاميين الذين يمثلون مختلف قطاعات الاعلام.

وألقت السيدة خضر كلمة استعرضت فيها الخطوات التي دأبت الحكومة على اتخاذها وما زالت تجاه اعادة هيكلة الاعلام وإعطاء المؤسسات الاعلامية المزيد من الاستقلال، وإعطاء تراخيص لاذاعات ومحطات تلفزيونية.

وقال رئيس المجلس الأعلى للإعلام د. إبراهيم عز الدين ان على الحكومة أن تبدي استعداداً واضحاً لبناء إعلام يتمتع بالديمقراطية والمصداقية ووضع التشريعات المناسبة لرفع سقف الحرية الاعلامية وتداول المعلومات مبيناً «ان أهم عنصر بالنسبة لصياغة سياسات الاردن هو الانتماء الى العالم العربي بعمقه الاسلامي وأن تأخذ بعين الاعتبار أولويات المجتمع، مستعرضاً في الوقت نفسه الميثاق الوطني وبنوده التي تضمنت تأكيداً على ضرورة استقلال الاعلام ومؤسساته.

وقال رئيس منتدى الوسطية والفكر م. مروان الفاعوري ان الاصلاح له مرجعية وله ادوات ووسائل وله رجاله وبرنامجه، وكل من يقف ضده يقف ضد مسيرة الخير ومستقبل الأمة.

من اليمين: فيصل الشبول، اسمى خضر، مروان الفاعوري

في ندوة ناقشت الواقع الثقافي البحريني برابطة الكتاب

بدأ الناقد والكاتب والمخرج المسرحي البحريني يوسف حمدان توصيفه للواقع الثقافي في البحرين أثناء ندوة المناقشة التي دارت بين الوفد الثقافي البحريني وجمهور من المثقفين والكتاب الأردنيين يوم ٨/٥ في رابطة الكتاب الأردنيين بقوله: « المؤسسة الثقافية مرتبكة لأن الذين يديرونها أناس غير مثقفين، وهذا لا ينطبق فقط على البحرين، بل على كل بلد عربي». ولم تكن تلك العبارة سوى مقدمة لهجوم عنيف يمثل رغبة شديدة في التمرد على وضع عربي عام كان فيه الإحباط الثقافي هو النتيجة الأكيدة لترهله السياسي والاجتماعي.

الشاعر ابراهيم بوهندي رئيس أسرة الأدباء والكتاب البحرينية قال على نحو أكثر اعتدالاً إن «على المثقفين ان يستثمروا جو الحياة الديمقراطية، وبخاصة بعد أن تخلصت المؤسسة الأدبية من المؤسسات الأخرى التي كانت تتجاذبها وتحاول أن تمارس عليها سياسات الاستقطاب المختلفة».

الجزء الثاني من الندوة التي ادارها أمين السر برابطة الكتاب سعد الدين شاهين كان مخصصاً للشعر، فقرأ أولاً الشاعر ابراهيم بوهندي قصيدتين: الأولى بعنوان «قيام السيد الذبيح»، والثانية بعنوان «لماذا خرجت وحيداً»، حيث صور الشاعر حالة التشظي التي يعاني منها الإنسان العربي على المستويين الفردي والجماعي.

مهرجان خطابي في ذكرى النكبة نظمته النقابات المهنية

أكد المتحدثون في مهرجان خطابي بعنوان (الأقصى في دائرة الاستهداف) على ضرورة «رفض والتصدي لأي مخططات تهدف الى حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقهم بالعودة الى مدنهم وقراهم في فلسطين المحتلة».

وشددوا في المهرجان، الذي أقيم بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لاغتصاب فلسطين ونظمته النقابات المهنية يوم ١٥/٥ بمجمعها، على انه «لايحق لأحد التنازل عن هذا الحق.

الشيخ عكرمة صبري مفتي القدس قال في كلمته، أن التهديد الحالي للمسجد الأقصى ومدينة القدس هو «الأخطر منذ أكثر من مئة عام»، فيما استعرض النائب محمود الخرابشة مواقف الأردن من القدس.

وأكد رئيس مجلس النقباء وائل السقا على أنه «ليس من حق أحد في العالم أن يتنازل عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم» مشدداً على أن «حكومة الاحتلال الصهيوني لن تستطيع ان تعفي نفسها من المسؤولية الأخلاقية والسياسية والدولية عن هذه المأساة التي أصابت اللاجئين».

متحدثون في مهرجان الأقصى

ندوة حول الغضب نظمتها الجمعية الثقافية للشباب والطفولة

اختتمت في الجمعية الثقافية للشباب والطفولة ورشة العمل التي نظمتها الجمعية بعنوان «التعامل مع الغضب» في الفترة من٩-١١/٥ وقد التقى الأستاذ د. مروان كمال رئيس جامعة فيلادلفيا بالمشاركين والمشاركات في الورشة، وتحدث اليهم عن تجربته مع الغضب في حله وترحاله.

كما تحدث في الورشة د. محمد الحاج من الجامعة الأردنية عن الغضب من منظور اسلامي، فيما تحدثت د. أغادير جويحان مديرة مكتب سمو الأميرة تغريد عن الغضب في العمل وكيفية التعامل معه، وتطرق د. عدنان الطوباسي رئيس الجمعية عن الغضب: مفهومه، أسبابه، أشكاله، التعامل معه، والسيطرة عليه. وتم توزيع المشاركين على مجموعات عمل حيث تم تدريبهم على مواقف من الغضب وكيفية التعامل معها.

ورشة اقليمية حول دور المنظمات الأهلية العربية في تمكين المرأة

أكد وزير التنمية الاجتماعية د. عبدالله عويدات على أهمية أن تركز مؤسسات التنشئة الاجتماعية العربية على تقديم الصور الواقعية الجميلة للمرأة العربية وعدم التركيز على الصور السلبية التي ساهمت وسائل الاعلام في التركيز عليها الى حد بعيد.

وطالب الوزير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية خلال ورشتهم يومي ٢٨ و ٢٩/٥ التي يستضيفها الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الأردنية في مقره بمساعدة هذه المؤسسات على كيفية تقديم المرأة العربية المبدعة المنتجة المتعلمة والتي هي الأم والأخت والابنة والزوجة.

من أعمال الورشة

وبين رئيس الاتحاد العام للجمعيات الخيرية د. عبدالله الخطيب أن هذا اللقاء من اللقاءات التي تسبق المؤتمر الثالث لمنظمات العمل العربي الأهلية التي ستعقدها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية في الكويت ويتشرف الأردن برئاسة لجنة الاعداد للمؤتمر الذي سيشارك فيه أكثر من ألف من المنظمات غير الحكومية. وأشادت المديرة التنفيذية للشبكة العربية للمنظمات الأهلية د. أماني قنديل بالتجربة الرائدة للاتحاد في قيادة العمل التطوعي ووصفته بأنه نموذجاً يحتذى بالعالم العربي.

وشاركت في الافتتاح رئيسة الاتحاد النسائي الاردني العام أنس الساكت ورئيسة اتحاد المرأة الأردنية آمنة الزعبي وناشطات في العمل التطوعي والاجتماعي في المملكة.

صدى المجتمع المدني العربي

الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة الفلسطينية
تطالب بتمثيل المرأة بـ ٢٠٪ من مقاعد المجلس التشريعي

قام المجلس التشريعي في جلسة يوم ١٨/٦/٢٠٠٥، بإقرار قانون الانتخاب العام، بعد التصويت على تعديل رئيس السلطة الوطنية باعتماد النظام المختلط بالمناصفة، والمتضمن في رده القانون الى المجلس الذي كان قد رفعه للرئيس بعد إقراره بالقراءة الثالثة باعتماد النظام المختلط بنسبة ١/٣ للنسبي و ٢/٣ للدوائر. وبهذا انطوت حقبة من الجدل المجتمعي الواسع حول قانون الانتخاب وكل ما أحاط بها من مد وجزر على مدى ما يقارب الثلاث سنوات، اتخذت شكل الحوار الوطني حيناً وشكل الصراع حيناً آخر، بين أطراف الحملة الوطنية لتغيير قانون الانتخاب وبين أغلبية من أعضاء المجلس التشريعي تتمسك بالقانون الانتقالي.

وقالت الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة في بيان لها: اننا كجزء لا يتجزأ من الحملة الوطنية لتغيير قانون الانتخاب، والتي تبنت في مذكرة مطالبها، مطالب الشباب والنساء بدعم الكوتا النسائية التي لا تستقيم العملية الديمقراطية بدونها، لايسعنا الا أن نهنئ شعبنا على هذا الانجاز الوطني، الذي نأمل أن يكون له أثر كبير في تطوير النظام السياسي الفلسطيني. وإننا اذ نثمن عالياً موقف الأخ رئيس السلطة الوطنية باستخدامه صلاحياته الدستورية ورد القانون تجاوباً مع التوافق الوطني ومطالب المجتمع المدني، نتقدم بالشكر والتقدير لجميع القوى والأحزاب والمنظمات الأهلية والنسائية على جهودها الجثيثة من أجل قانون انتخابي يليق بنضال شعبنا وتطلعه للحرية والاستقلال والديمقراطية.

وأضاف البيان: نود أن نسجل بأن حفظ حصة للمرأة على قوائم الجزء النسبي فقط من مقاعد المجلس التشريعي، لا تتناسب وتطلعات المرأة الفلسطينية. وإننا نناشد سيادة رئيس السلطة الوطنية، كما نتمنى على القوى السياسية والاحزاب والمنظمات الأهلية والنسائية، العمل على ترشيح ودعم النساء في الدوائر كما في القوائم بحيث لا تقل نسبة تمثيل المرأة عن ٢٠٪ من مقاعد المجلس التشريعي.

البرلمانيات الفلسطينيات، عضوات المجلس التشريعي

الجنسية المغربية للأبناء من أم مغربية

قرر العاهل المغربي الملك محمد السادس منح الجنسية المغربية للأطفال من أم مغربية مستجيباً بذلك لواحد من أهم مطالب الحركات الحقوقية والنسائية المغربية. وكان الملك المغربي قد آذن برفع سن الزواج وجعل الطلاق بيد القاضي وتقييد تعدد الزوجات منذ أكثر من سنة.

وقال الملك، في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى السادسة لتوليه مقاليد الحكم، «تجسيداً لتجاوبنا الدائم مع كل الانشغالات الحقيقية للمواطنين سواء منهم المقيمون داخل المنطقة أم خارجها ومع تطلعاتهم المشروعة والمعقولة فقد قررنا تخويل الطفل من أم مغربية حق الحصول على الجنسية المغربية».

وأضاف «بذلكم نؤكد عزمنا الراسخ على تعزيز ما حققناه من تقدم رائد بما كرسته مدونة الأسرة من حقوق والتزامات قائمة ليس فقط على مبدأ مساواة الرجل والمرأة ولكن بالأساس على ضمان حقوق الطفل والحفاظ على تماسك العائلة وصيانة هوية وطنها الأصلية».

وأعطى العاهل المغربي أوامره بتفعيل هذا الإصلاح وحث الحكومة على الإسراع بالمصادقة على طلبات الحصول على الجنسية المغربية.

وقد رحبت المنظمات غير الحكومية والفعاليات النسائية المغربية بهذا التعديل المهم على قانون الجنسية.

مصر: قوات الأمن تعتدي على المتظاهرين المعارضين

قالت المنظمة الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش أنه يتوجب على الرئيس المصري حسني مبارك الأمر فوراً بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق مع المسؤولين عن إصدار الأوامر بضرب المتضاهرين المحتجين على قراره بترشيح نفسه لولاية رئاسية خامسة، ومن قاموا بالاعتداء عليهم تنفيذاً لهذه الأوامر. وكانت هذه الاعتداءات، التي وقعت مساء يوم ٣٠ يوليو/تموز، هي المرة الثانية خلال شهرين التي تضرب فيها الشرطة المتظاهرين المسالمين.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن العنف الذي تمارسه الشرطة يعكس فيما يبدو قراراً سياسياً اتخذ على مستوى عال، ومن ثم فإن أي تحقيق من هذا القبيل لا بد أن يشمل دور وزير الداخلية.

وقد اعتقلت الشرطة أول الأمر نحو ٤٠ شخصاً، من بينهم جورج اسحق وأمين اسكندر، وهما من قيادات حركة «كفاية» المعارضة، ثم اقتادتهم الى معسكر الأمن المركزي في حي الدراسة بالقاهرة، رغم انه ليس من مراكز الاعتقال القانونية الخاضعة لسلطة النائب العام.

وبعد بضع ساعات، أخلت السلطات سبيل اسحق اسكندر و١٢ آخرين، ولكنها احتجزت ٢٤ آخرين طيلة الليل، ثم رحلتهم في اليوم التالي الى مقر نيابة أمن الدولة العليا في مصر الجديدة للتحقيق معهم بتهمة الاشتراك في تجمهر ومقاومة ضباط الأمن والاعتداء عليهم أثناء محاولتهم القبض على هؤلاء الاشخاص، وبث دعايات مغرضة من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة.

عناصر من الشرطة تعتقل متظاهراً

دعوة للتضامن مع المضربين في السجون السورية

اصدرت منظمات حقوق الانسان في سوريا يوم ١٢/٧ بياناً صحفياً اعربت فيه عن قلقها البالغ على حياة وصحة المعتقلين في السجون السورية، ومن تواتر الاعتقالات في صفوف الناشطين السوريين.

تدمر.. منظر عام

وأضاف البيان: لقد بدأوا منذ زمن بممارسة طقوسهم التي تسلب ابسط حقوق الانسان، وهام هم يتابعون، فأخذوا محمد رعدون ورياض سيف وعارف دليلة ونزار رستناوي ومحمد ديب وعبد الكريم ضعون واكثم عيسى والقائمة تطول. كما انهم يأخذون اليوم الناشط حسن زينو بتهمة حمل اوراق لا تسبح بأسمائهم وعطائهم.

وكانت منظمات حقوق الانسان في سوريا قد اصدرت يوم ٩/٧ نداء للتضامن مع المعتقلين في السجون السورية ودعت الشرفاء في سوريا للتضامن مع المضربين عن الطعام باعلان الاضراب عن الطعام ليوم واحد ضد الانتهاكات لحقوق الانسان في السجون وخارجها، واحتجاجاً على اغلاق منتدى الاتاسي واستمرار التعذيب والاحكام الجائرة والقضاء الفاسد، وحيا النداء المضربين في السجون السورية واهاب بنشطاء سوريا ودعا الى مؤازرتهم.

صدى المجتمع المدني الدولي

الأردن يتسلم «اتفاقية المرأة العالمية للإنسانية»

المساواة والحرية والعدالة والتضامن والسلام قيمها الأساسية

تسلم أمين عمان م. نضال الحديد وثيقة «اتفاقية المرأة العالمية للإنسانية» في احتفال نظمه المكتب الاقليمي للشبكة الدولية للمرأة في الادارة المحلية الجيدة ولجنة المرأة في اتحاد الجمعيات الخيرية يوم ٨/٦ في مركز الحسين الثقافي.

وفي كلمته أعرب الحديد عن تقديره للمشاركة النسائية العربية في المسيرة والانضمام الفاعل مع نساء العالم، مشيراً الى أن المرأة العربية أصبحت تشكل رافعة مؤثرة لنصرة قضايا المرأة في العالم خاصة النساء اللواتي يتعرضن للعدوان والاحتلال في فلسطين والعراق وفي كثير من مناطق النزاع في العالم، ولفت الى جهود الملكة رانيا في النهوض بالمرأة الأردنية.

كما اعتبرت املي نفاع عضوة قيادة المسيرة العالمية للنساء في منطقة الشرق الأوسط، ان اقرار الوثيقة ومسيرتها في ٥٠ دولة بما فيها الأردن، هو جزء من نشاط حركة المسيرة العالمية للنساء التي انطلقت عام ١٩٩٨ بعد أن تقرر في منتدى المنظمات غير الحكومية في بكين عام ١٩٩٥ تشكيل حركة عالمية، وقد انطلقت المسيرة العالمية في اليوم العالمي للمرأة في الثامن من آذار من هذا العام من مدينة ساوباولو في البرازيل، لتشارك فيها نحو ٣٠ ألف امرأة من جميع بلدان العالم.

وألقت نانسي باكير مساعدة الأمين العام لجامعة الدول العربية، كلمة أثنت فيها على دور الأردن الحضاري في تعزيز وتمكين المرأة، مؤكدة دعم الجامعة العربية لكافة البرامج والمشروعات الخاصة بالمرأة، ونوهت الى أن الجامعة العربية تعمل على اطلاق «برلمان عربي» ليمثل الدول العربية كافة، وأشارت الى أن ذلك سيتطلب ترشيح كل دولة عربية «امرأة» لتمثيلها فيه.

ورافق حشد التأييد للوثيقة منذ الاعلان عنها جدارية مصنوعة من القماش والرسومات التي ترمز الى الدول التي سارت فيها الوثيقة، سلمت الى الوفد الفلسطيني الذي سيقيم حفلاًجماهيرياً للمسيرة في الثالث عشر من الشهر الجاري في رام الله.

أمين عمان يتسلم الوثيقة

مقدمة اتفاقية المرأة العالمية للإنسانية

نحن النساء اللواتي قطعنا شوطاً طويلاً في مقاومة الظلم ووضع نهاية للهيمنة والاستغلال والتعصب وأطلقنا النضال ضد الذين يجنون الربح من التمييز والحرب والعنف.

كان لنضالنا، وأمهاتنا من قبلنا في كل بقاع الأرض، دور كبير في حصولنا على الحرية لنا ولبناتنا وأولادنا وكل البنات والأولاد الذين سيسيرون على هذه الأرض من بعدنا.

نريد أن نبني عالماً يحترم التنوع ويعتبره ميزة ويحترم الفردية ويعتبرها مصدر غنى، عالم يشجع الحوار ويسمح بازدهار الأدب والأغاني والاحلام، في هذا العالم، يعتبر الناس أهم مصادر الثروة وتشكل المساواة والحرية والعدالة القوة المحركة لهم، لدينا القوة لبناء هذا العالم.

إننا نمثل نصف البشرية، نعطي الحياة ونعمل ونحب ونبتكر ونتمتع بالحياة، وحالياً نملك القدرة على القيام بوظائف أساسية للحياة واستمرارها، ولكن مكاننا في المجتمع ما زال لم يقدر حق قدره.

إن المسيرة العالمية للنساء، والتي نحن جزء منها، تعتبر النظام الأبوي نظاماً يضطهد النساء والليبرالية الجديدة عبارة عن نظام يسمح للأقلية باستغلال الأكثرية من النساء والرجال، وهذان النظامان يقوي احدهما الآخر. انهما مبنيان على التعصب العرقي والتمييز ضد المرأة وكراهيتها وكراهية الأجانب وكراهية الآخر. وهذان النظامان يولدان أشكالاً متنوعة من السلفية التي تمنع النساء والرجال من أن يكونوا أحراراً، انهما يولدان الفقر والاقصاء، وينتهكان حقوق الانسان، وخاصة حقوق المرأة، ويهددان مستقبل البشرية ومستقبل الكرة الأرضية.

اننا نرفض هذا العالم!

ونقترح بناء عالم آخر يغيب عنه الاستغلال والظلم والكراهية والاقصاء ويحل فيه التنوع والكرامة واحترام الحقوق والحريات.

هذا الاعلان يقوم على القيم التالية: المساواة، الحرية، التضامن، العدالة والسلام.

جديد الاردن الجديد

نظمها مركز الأردن الجديد تحت رعاية وزير الثقافة د. أمين محمود

ندوة إقليمية حول «التاريخ الشفوي ودراسات المرأة»

تحت رعاية معالي د. أمين محمود وزير الثقافة افتتحت صباح يوم ٨/١٦ الندوة الإقليمية التي نظمها مركز الأردن الجديد للدراسات تحت عنوان «التاريخ الشفوي ودراسات المرأة» بمشاركة عدد كبير من المؤرخين وعلماء الاجتماع والخبراء من داخل الأردن وخارجه.

وقد بدأت الندوة بكلمة ترحيب للسيد هاني الحوراني مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات وكلمة لوزير الثقافة الأردني. وقد تلا حفل الافتتاح التئام الجلسة الأولى التي حملت عنوان «مدخل إلى حقل التاريخ الشفوي والاجتماعي: الخبرة العربية والعالمية»، والتي رأستها معالي العين ليلى شرف، وعُرضت فيها ورقة د. توماس ركس من جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، والتي شرحت فلسفة التاريخ الشفوي وأهميته في إعادة كتابة التاريخ، وقدمت خلاصة تجربة المؤرخ في فلسطين وايران وكذلك أمثلة وشواهد عن التجارب العالمية والاقليمية في التاريخ الشفوي.

الورقة الثانية قدمتها د. سونيا النمر من جامعة بيرزيت وتناولت الأبعاد النظرية والعملية للتاريخ الشفوي وأهميته في كتابة التاريخ الشفوي.

مكانة التاريخ الشفوي

أما الجلسة الثانية، فقد حملت عنوان مكانة التاريخ الشفوي في كتابة التاريخ الاجتماعي ورأسها الأستاذ د.علي محافظة من الجامعة الأردنية، وقد تضمنت ورقتين أولاهما عن أهمية التاريخ الشفوي في كتابة التاريخ الاجتماعي والسياسي، حيث قدم د. صالح عبدالجواد من جامعة بير زيت خبرته في التأريخ للنكبة الفلسطينية اعتماداً على الروايات الشفوية. في حين عرفت الورقة الثانية بتجربة مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني «شمل» رام الله، حيث تحدث السيد مصطفى شتا عن «مشروع التاريخ الشفوي الفلسطيني ودوره في عملية اعادة بناء الذاكرة الجماعية».

التوثيق التاريخي

وعقدت الجلسة الثالثة برئاسة الأستاذ د. ابراهيم عثمان استاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية، وحملت عنوان «الجهود الأردنية في مجال التوثيق التاريخي وموقع تقنيات التاريخ الشفوي منها»، إذ قدمت فيها ثلاث أوراق عمل، حيث تناولت الورقة الأولى تجربة الاختين من جامعة البتراء روان وديما الضامن حول التاريخ من خلال ذاكرة الطفولة. أما الثانية فقد عرفت بتجربة مراكز الأبحاث والدراسات، وقدمها السيد فاروق جرار، مقرر لجنة كتابة تاريخ الأردن.

تطبيقات وشهادات

أما الجلسة الأخيرة في اليوم الأول للندوة فحملت عنوان «حقول تطبيقات التاريخ الشفوي في الأردن» وعقدت برئاسة د. علي الزغل، رئيس مركز دراسات اللاجئين في جامعة اليرموك، وقد تم الاستماع فيها إلى شهادتين، الأولى للمؤرخ السيد سليمان الموسى، والثانية لأستاذ علوم الإنسان، د. عبدالعزيز محمود، من جامعة آل البيت.

شهادات في التاريخ الشفوي

بدأ اليوم الثاني للندوة بجلسة أولى تحمل العنوان الذي حملته الجلسة الأخيرة في اليوم الأول: أي حقول تطبيقات التاريخ الشفوي في الأردن، ترأست هذه الجلسة العين السيدة مي أبو السمن، أمينة سر تجمع لجان المرأة الوطني الأردني وقدمت فيها أربعة شهادات أخرى، الأولى للصحفية ملك التل، والثانية للباحث كايد هاشم، تحدث فيها عن تطبيقات التاريخ الشفوي في كتابة التراجم الأردنية، والثالثة للدكتور هاني العمد، تحدث فيها عن التاريخ الشفوي كمصدر لتجميع الأمثال الشعبية، أما الشهادة الأخيرة فهي للفنان محمود الزيودي الذي تحدث عن توظيف الروايات الشفوية في الأعمال الدرامية الأردنية.

حالة دراسات المرأة

أما الجلسة الثانية فجاءت تحت عنوان: حالة دراسات المرأة في الأردن، وترأستها د. أمل الصباغ، الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وعرضت فيها ورقتا عمل، الأولى قدمت قراءة مسحية في حالة دراسات المرأة في الأردن، من إعداد السيدة لميس ناصر، رئيسة الملتقى الإنساني لحقوق المرأة، أما الورقة الثانية فقدمتها السيدة بثينة جردانة، رئيسة جمعية الألفية الثالثة، وقد عرضت حالة الدراسات الخاصة بالحركات النسائية في الأردن.

مصادر تطوير دراسات المرأة

هذا وقد عقدت الجلسة ما قبل الأخيرة والخاصة «بمصادر تطوير حقل دراسات المرأة» برئاسة د. بارعة النقشبندي من جامعة الإسراء، وقدمت فيها ثلاث أوراق عمل. الأولى حول الأراشيف الصحفية كمصدر من مصادر التأريخ للعمل النسائي وقدمها السيد ناصر أحمد كامل، الباحث في مركز الأردن الجديد، والثانية حول التاريخ الشفوي ودوره في التوثيق للعمل النسائي، وقدمتها د. فيحاء عبدالهادي، وهي استاذة جامعة وباحثة من فلسطين. أما الورقة الثالثة فقدمتها السيدة املي نفاع من الحزب الشيوعي الأردني، وتحدثت عن دور المنظمات الأهلية والأحزاب السياسية في رفد وتدعيم مصادر دراسات المرأة.

وقد اختتمت الندوة بجلسة أخيرة عقدت على شكل مائدة مستديرة حول الاتجاهات المستقبلية للعمل في مجال التاريخ الشفوي والتأريخ للحركة النسائية. وترأس هذه الجلسة الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت، من الجامعة الأردنية، وشارك فيها نخبة من المؤرخين وعلماء الاجتماع والخبراء وقادة العمل النسائي والمجتمع المدني.

يذكر، أن هذه الندوة كانت قد عقدت في اطار المرحلة الرابعة من مشروع التاريخ الاجتماعي الأردني الذي ينفذه مركز الأردن الجديد للدراسات منذ عام ١٩٩٦، وسوف تلي الندوة دورات تدريب على أساليب وتقنيات التأريخ الشفوي، وهي متاحة للراغبين.

أضواء على منظمات المجتمع المدني

الجمعية الأردنية الخيرية للعناية بمرضى الربو القصبي والحساسية

د. هشام الحوراني

«ليس هناك ماهو أكثر رعباً من الشعور بالاختناق واحتباس النفس، إن هذا ما يشعر به مريض الأزمة والربو القصبي عند اشتداد مرضه، الذي قد يودي بحياته».

... لقد انبثقت فكرة إنشاء جمعية خيرية تُعنى بمرضى الربو القصبي من خلال معايشتي عن كثب، ولسنوات طويلة مضت، شدة معاناة المرضى، فمن خلال عملي في حقل الأمراض الصدرية ومساعدتي لهم، وما لمسته من ضرورة توفير العون الطبي والعلاجي المستمر للمرضى الفقراء، ممن لا يستطيعون تحمل الأعباء المالية الباهظة، بادرت إلى تأسيس هذه الجمعية بمساعدة ثلة من أهل الخير، من أجل مساعدة هؤلاء المرضى وتأمين المتطلبات العلاجية الأساسية لهم، من خلال تفعيل مبدأ التكافل الاجتماعي.

وبعون الله تم تحقيق الهدف المنشود قبل عام ونيف وذلك بتسجيل الجمعية الأردنية الخيرية للعناية بمرضى الربو القصبي والحساسية رسمياً في وزارة التنمية الاجتماعية، بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٣ تحت رقم (١٤٠١) حيث تم افتتاح مقر رسمي لها في مطلع عام ٢٠٠٥ .

إن الدول المتطورة قد قامت بتأسيس مثل هذه الجمعيات منذ عقود طويلة لمساعدة المجتمع المحلي وتسهيل أمور حياته، ونحن هنا في بلدنا العزيز الأردن، نتطلع بقلوب عامرة بالأمل، إلى كافة المؤسسات الخيرية والقطاعات المختلفة، وكافة الأفراد الى تفعيل نشاط هذه الجمعية من خلال مد يد العون والمساعدة بكافة أشكالها المادية والعينية والمعنوية، شاكرين ومقدرين لهم هذا الدعم.

الأهداف الرئيسية للجمعية: تسعى الجمعية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- العناية بمرضى الربو القصبي الفقراء وتقديم الدعم الطبي لهم من خلال توفير الأدوية المجانية اللازمة، ومعالجتهم في المستشفى اذا لزم الأمر.

٢- التوعية بمرض الربو القصبي وأسبابه وتوفير المعلومات عنه، عن طريق إصدار النشرات التثقيفية والتعليمية حول هذا المرض، وطرق التعامل معه والوقاية منه.

٣- عقد الندوات العامة وتقديم المحاضرات الطبية والأيام الطبية المجانية حول هذا المرض، وكيفية التعامل معه.

٤- التعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات والجمعيات المحلية ذات العلاقة، كجمعية مكافحة التدخين وجمعية المحافظة على البيئة وغيرها.

٥- التعاون مع الجمعيات المماثلة في الوطن العربي والعالم، وتبادل الخبرات معها حول سبل التصدي لهذا المرض وطرق معالجته.

التطلعات المستقبلية:

بالإضافة إلى الأهداف والغايات التي تسعى الجمعية إلى تنفيذها، فإنها تتطلع مستقبلاً للقيام بالنشاطات التالية:

١- إجراء مسح سكاني عن مدى انتشار مرض الربو القصبي في بعض مناطق الأردن وتوفير إحصاءات دقيقة حول مدى انتشاره.

٢- إنشاء عيادة أو أكثر لمعالجة المرضى في مواقع مختلفة بالمملكة.

٣- تأسيس نادٍ اجتماعي ترفيهي للمرضى.

٤- التعاون مع المؤسسات العلمية الدولية للحصول على أحدث المعلومات حول هذا المرض وتطور البحوث العلمية حول طرق علاجه.

العضوية:

- يحق لكل مريض يعاني من الربو القصبي والحساسية الانضمام إلى الجمعية والحصول على العضوية الكاملة والاستفادة من خدماتها، بعد تقديم طلب الانتساب والحصول على موافقة الهيئة الإدارية، ودفع رسوم العضوية البالغة خمسة دنانير سنوياً.

د. هشام الحوراني، رئيس الجمعية

- يحق لكل مواطن الانتساب إلى الجمعية كعضو مؤازر يطمح إلى تقديم المساعدة والدعم للجمعية، مما يخوله الحصول على بطاقة عضو مؤازر.

- العضوية الفخرية: تسمو الجمعية بانتساب نخبة من أهل الخير الذين يرغبون في دعم الجمعية وتطويرها.

ما هو مرض الربو القصبي؟

إنه مرض غير معد، وهو واسع الانتشار قد تصل نسبته إلى ما بين ١٠-٢٠٪ في بعض البلدان، ويصيب كافة الفئات العمرية من كلا الجنسين، يحدث نتيجة التهاب تحسسي في الشعب الهوائية، حيث يؤدي إلى ضيق في النفس وسعال وثقل على الصدر، مع صفير ينتج عن انقباض القصبات الهوائية.

وقد تتفاوت شدته من مريض إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، حيث تزداد حدته مع بداية فصلي الربيع والخريف، نتيجة تغيرات الطقس وإزهار النباتات، كما تزداد حدته ليلاً وفي الصباح الباكر، حيث يستيقظ المريض وهو يعاني من حالة اختناق يرافقه شعور بالخوف والقلق، ويصاحبه أحياناً سعال جاف متواصل. وقد يؤدي الى هبوط تنفسي حاد حيث يحتاج بعدها الى ادخال غرفة المعالجة الحثيثة (ICU) بصورة عاجلة، وقد يؤدي الى الوفاة في بعض الأحيان.

السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي في العالم العربي

استضاف مركز الأردن الجديد للدراسات الباحث الأمريكي المتخصص في الحركات الإسلامية السيد شادي حميد، وهو أمريكي من أصل مصري، في محاضرة حول «السياسات الأمريكية تجاه الإسلام السياسي في العام العربي». وشارك في اللقاء نخبة من السياسيين والأكاديميين والإعلاميين الأردنيين، من بينهم معالي د. عبد اللطيف عربيات رئيس مجلس النواب الأسبق، والأمين العام السابق لجبهة العمل الإسلامي، وعدد آخر من قادة الأحزاب.

وبعد تقديم السيد هاني الحوراني مدير عام المركز، المحاضر، والترحيب بالحضور، بدأ السيد شادي حميد بالإجابة على السؤال المركزي الذي يدور في أذهان مختلف الأوساط المعنية بالسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، ألا هو: هل الولايات المتحدة جادة بشأن دعوتها لنشر الديمقراطية ودعواتها للإصلاح في الشرق الأوسط؟ وهل ثمة تناقض أو مفارقة ما بين المصالح الاستراتيجية الأمريكية وما بين السياسات الداعمة لنشر الديمقراطية في المنطقة، علماً بأن تعزيز الديمقراطية والانتخابات الحرة قد يساعدان على وصول قوى إسلامية معادية للولايات المتحدة الى السلطة في دول المنطقة؟

وللإجابة عن هذا السؤال، استعرض السيد حميد السياسات الأمريكية تجاه الاسلاميين في العالم العربي خلال ١٢ سنة سابقة، وتحديداً خلال عهود الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس كلينتون والرئيس الحالي جورج بوش الابن.

هذا، وأعقب المحاضرة نقاش مستفيض شارك فيه قادة الأحزاب الأردنية وخبراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ونشطاء سياسيون ومدراء مراكز أبحاث أردنية.

د. عبد اللطيف عربيات يتحدث

محاضرة حول السياسات الأمريكية تجاه الإسلام السياسي في العالم العربي

لاحظ السيد حميد أن الإسلام السياسي كان ينظر إليه في عهد بوش الأب، كما في العهود السابقة، في اطار السياسات المعادية للشيوعية، وفيما بعد، فقد تم النظر الى الديمقراطية في الشرق الأوسط، بعكس الوضع في أوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية، بأنها تحمل معها تحديات تقوية الإسلاميين ووصولهم الى السلطة، كما حصل مع جبهة الانقاذ الإسلامية في الجزائر والتي كادت أن تضع السلطة في قبضتها بُعيد الانتخابات البرلمانية التي جرت هناك.

ولقد أبدت ادارة بوش الأب قدراً من التفهم للسياسات والاجراءات العنيفة التي أقدمت عليها السلطات الجزائرية تجاه الحركات الإسلامية الأصولية، رغم أنها مناقضة للديمقراطية، وهنا غلبت مصالحها الحيوية التي كانت مهددة من الإسلام المتطرف في الجزائر.

وفي عهد ادارة كلينتون، فإن الحكومة الأمريكية كيّفت نفسها مع الوضع الجزائري عن طريق الابتعاد مسافة عن القيادة الجزائرية وكذلك عن دعاة العنف من الاسلاميين، ومع ذلك، ولدواعي الاحتياط والحذر ولخدمة مصالحها الاستراتيجية، فقد اجرت الحكومة الامريكية حواراً مع الإسلاميين المعتدلين، تخوفاً من احتمال وصولهم الى السلطة.

وعلى الرغم من ان إدارة كلينتون مارست ضغوطاً على الحكومة الجزائرية في أواسط التسعينات، إلا أنها لم تتفوه بكلمة نقد واحدة معلنة للسياسات الجزائرية، وكان المعيار هو مراعاة المصالح الحيوية للولايات المتحدة في ذلك البلد.

وبعد ذلك انتقل السيد حميد الى المثال المصري في تعامل الولايات المتحدة مع الاسلاميين، حيث وقع اختلاف هام في هذا المجال. وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة صمتت عن السياسات والاجراءات القمعية التي اتخذتها الحكومة المصرية ضد الاسلاميين، سواء عشية وإبان انتخابات ١٩٩٣ البرلمانية أو بصدد حملة الاعتقالات الجماعية لقادة وكوادر ونشطاء الإخوان المسلمين وغيرهم.

وهنا توقف السيد حميد أمام الحالة المصرية، وعموماً أمام حالة الإسلاميين في الشرق الأوسط، حيث لاحظ أن الإطار العام المحدد للسياسات الأمريكية تجاه الإسلاميين هو ضمان الاستقرار في الاقليم والحاجة الى السيطرة على التوترات في الصراع العربي – الاسرائيلي. ولقد نظر الى السياسات المعادية للإسلاميين والتي تستهدف تحجيم نفوذهم في مصر، كما في الأردن منذ عام ١٩٩٣، من معيار الاستقرار والحفاظ على السلام العربي – الاسرائيلي.

واستعرض السيد حميد ما يعتبره ثوابت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، فقال إن الولايات المتحدة لا تكره الإسلاميين بصفة خاصة لكنها تخشى من تأثيرهم على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وقال إن ثوابت المصالح الاستراتيجية الأمريكية هي : الوصول الآمن الى النفط، ضمان الاستقرار في العراق، ضمان وجود وسلامة اسرائيل، الوصول الى حل مقبول للصراع العربي الاسرائيلي، وبالحد الأدنى عدم انفجاره مجدداً. وأضاف أن الإدارة الأمريكية، بما في ذلك ادارة بوش الابن لا توجد لديها مشكلة مع الإسلاميين إلا عندما يتعلق الأمر بتهديد هؤلاء

للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وضرب مثلاً على ذلك نظرة وتعامل الولايات المتحدة مع السعودية وايران، حيث الأولى دولة اسلامية أصولية لكنها لا تهدد المصالح الأمريكية وبالتالي لا تنتهج ضدها سياسة عدائية، وبين ايران البلد الأصولي الراديكالي الذي يهدد مصالح أمريكا الشرق أوسطية، وبالتالي تنتهج معه سياسة مختلفة، فالأخيرة ينظر اليها من زاوية امكانية امتلاكها للقدرة النووية العسكرية التي قد تهدد اسرائيل.

وقال السيد شادي حميد إن الرأي السائد في الولايات المتحدة يفترض أن كل جماعة اسلامية معارضة هي من حيث المبدأ معادية لأمريكا، وأنها ترفض ما تعتبره انحيازاً أمريكياً لاسرائيل، كما أن أي جماعة اسلامية معروفة لا تقبل علناً بوجود اسرائيل كحقيقة قائمة. وقال إن هذه الافتراضات تعيق تعاون الولايات المتحدة مع حركات الإسلام المعتدل ولا سيما من زاوية قبول الأخيرة بإسرائيل وبالحلول السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي.

وخلص الى أن الولايات المتحدة سوف تظل تنظر الى الإسلاميين باعتبارهم تهديداً محتملاً أكثر من امكانية تحولهم الى حليف محتمل. لكن السيد شادي حميد يعتقد أن هناك امكانية لتعديل السياسات الأمريكية تجاه الإسلاميين، وربط ذلك باحتمالين أولهما أن يحدث تغيير في فهم أمريكا لمصالحها، والثاني هو تغيير الولايات المتحدة لأسلوب ادارة مصالحها، وهو الأكثر ترجيحاً.

وأضاف أن ادارة بوش الابن قد أحدثت تغييراً جوهرياً في سياساتها الشرق الأوسطية بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول، فقد استخلصت من ذلك الهجوم وجود علاقة قوية ما بين نقص الديمقراطية في العالم العربي وتنامي الإرهاب الصادر من هذه المنطقة. فبعد أن تجاهل الرئيس جورج بوش الابن الشرق الأوسط خلال الفترة الأولى من رئاسته الأولى، استخلص أن الاستقرار في الشرق الأوسط لن يتحقق على حساب حرية شعوبه. وهكذا فإن حماس الإدارة الأمريكية الحالية للديمقراطية لم ينطلق من محبتها للديمقراطية وانما لأنها باتت جزءاً من رؤيتها لاستقرار مصالحها في هذه المنطقة الحيوية، وأن جهودها لتفادي الإرهاب واستئصاله لن يتم بدون نشر الديمقراطية واحترامها.

وأضاف أن الخوف من الإسلاميين لدى الإدارات الأمريكية كان يحجب عنها رؤية إمكانية تعايش أو توافق وصول الإسلاميين الى السلطة مع إمكانية الحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

واستعرض بعض الأمثلة، منها تصريح كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية التي علقت فيها على احتمال وصول الإسلاميين للسلطة في الدول العربية، حيث قالت إنه اذا تم ذلك بوسائل ديمقراطية واقترن بتأكيدات عن احترام الإسلاميين لقواعد اللعبة الديمقراطية، فإن الولايات المتحدة ستحترم هذه النتيجة. واستشهد بكلام السيد كارل جريشمان مدير الوقفية الوطنية لدعم الديمقراطية في واشنطن الذي أكد الشيء ذاته تجاه الإسلاميين.

ودعا حميد الحركات الإسلامية المعتدلة الى اغتنام استعداد الإدارة الأمريكية الحالية لفتح حوار مع الحركات الإسلامية المعتدلة. وقال إن هذه الفرصة قد لا تتكرر في المستقبل اذا لم تغتنم، ولاحظ ان الادارة الحالية في واشنطن تدرك ان الاسلاميين هم القوة السياسية الأكثر تنظيماً وتأثيراً في الشارع العربي، وأنها تدرك فساد وتسلطية الأنظمة الحليفة الحالية. وأضاف ان الحوار وليس المقاطعة هو الذي يفتح الباب أمام التأثير في السياسات الأمريكية في المنطقة باتجاه إحداث تغيير ايجابي فيها لصالح شعوب المنطقة.

جانب من المشاركين

شادي حميد:

إن السؤال الذي يطرحه أي شخص الآن، هو: هل الولايات المتحدة جادّة حقاً في تعزيز الديموقراطية؟ إن الإجابة، على الأقل في العالم العربي، تكون عادةً متبوعة بكلمة «لا».

إن الهدف الأساسي –وهو معقّد تماماً– لهذه المحاضرة يتمثّل في البحث في هذا الموضوع بشكل أوسع، ووضع بعض الملاحظات والاستنتاجات المؤقتة.

إن عنوان محاضرتي هو السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي. ولكن السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي والسياسة الأمريكية لتعزيز الديموقراطية بشكل عام أمران متشابكان بشكل معقّد. وبكلمات أخرى، فإن الإجابة على أحدهما تمثّل إجابة على الآخر.

ما الصلة هنا؟

– حسناً، إنها بطريقة ما بسيطة. الخوف من مجيء الإسلاميّين إلى السلطة عن طريق الانتخابات الديمقراطية، قد تجعل من تعزيز الديمقراطية هدفاً أقلّ جاذبية بالنسبة لصانعي السياسة الأمريكية.

– نتيجة للخوف من مجيء الإسلاميّين إلى السلطة، فقد وقفت أمريكا خلف بعض أكثر الأنظمة ظلماً واستبداداً.

– إنها «معضلة الديمقراطية» لأمريكا. وفي حين توجد لدى المسؤولين الأمريكيّين الرغبة المعلنة في تعزيز الديمقراطية، فقد حاولوا أيضاً في الماضي كبح النفوذ والإغراء المتنامي للإسلاميين – وهم الأشخاص الأكثر تأهيلاً للاستفادة من الانفتاحات الديمقراطية. فهل يمكن حلّ هذه المعضلة؟

بكلمات أخرى، ماذا يحدث عندما تدخل المثل العليا لتعزيز الحرية والديمقراطية في صراع مباشر مع مصالح أمريكا الاستراتيجية في المنطقة، كما يراها المسؤولون؟ وماذا يحدث لو أدّى المزيد من المشاركة السياسية والديمقراطية في بلد عربي معيّن إلى مجيء حزب إسلامي –يتبنّى آراء مزعومة مناوئة للأمريكيين والإسرائيليين– إلى السلطة؟ إن هذه «المعضلة الديمقراطية» تظلّ مركزية بالنسبة لأي نقاش حول الديمقراطية في الشرق الأوسط.

سوف نطرح عدة أسئلة: لماذا كان هنالك هذا الخوف من الإسلاميّة؟ كيف انتهى التوتّر بين المصالح والمثل العليا على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية؟

لكي نتفهّم السياسة الأمريكية في الوقت الحاضر، يجب علينا أولاً أن نتفحص بعناية كيف تطوّرت، مركّزين على بوش وكلينتون وبوش.

نظرة تاريخية عامة:

دعونا نقوم بذلك وفقاً للتسلسل الزمني. لقد تم تبنّي مسألة كيفية التعامل مع الإسلام السياسي لأول مرّة من قبل صانعي السياسة الأمريكية في عام ١٩٧٩, وطوال معظم عقد الثمانينيات من القرن الماضي كانت هنالك صراعات أيديولوجية أخرى تستحوذ على انتباهنا. لذلك، فقد كان يُنظر إلى الإسلام السياسي في أحيان كثيرة كوسيلة مشوَّهة لمقاومة الشيوعية.

إن الحرب الباردة تقترب من النهاية، وهنالك حديث حول الديمقراطية ونظام عالمي جديد. ومع مجيء إدارة بوش الأولى، فقد أصبحت الدمقرطة (التحوّل إلى الديمقراطية) هدفاً معلناً بصراحة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

ولسوء الحظ، فكما سيرى كلّ من بوش وفيما بعد كلينتون طوال عقد التسعينات من القرن الماضي، فإن التحول إلى الديمقراطية في الشرق الأوسط يطرح مجموعة متنوعة من المعضلات الاستثنائية وإلى حدّ ما المربكة.

الجزائر

– مع الانهيار الجزائري المفاجئ في عام ١٩٩١، فقد أصبحت المعضلة الديمقراطية في الشرق الأوسط أكثر من مجرّد احتمال نظري.

– في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١ فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية (FIS) بنسبة ٤٨٪ من أصوات الناخبين وكانت مهيئة لتختتم الانتخابات بواقع ٧٠–٨٠٪ من مجموع المقاعد.

– لقد تدخّل الجيش وأجهض التجربة الديمقراطية.

رد بوش

– غاص الرد في الغموض والتناقض.

– في بادئ الأمر نشرت وزارة الخارجية بياناً مسالماً ذكرت فيه بأنها «كانت تنظر بقلق إلى تعطيل العملية الانتخابية»، وأعربت عن «الأمل في التمكن من إيجاد وسيلة لاستئناف التقدّم – نحو الديموقراطية – بأسرع ما يمكن».

– ولكن الحكومة وقفت بعيداً تماماً عن الانتقاد الصريح، قائلة بدلاً من ذلك إن تدخّل الجيش لم ينتهك في الواقع الدستور الجزائري.

– إن لامبالاة إدارة بوش تجاه ما كان يعتبر خرقاً صارخاً للعملية الديمقراطية قد بددت كصرخة بعيدة من الخطاب المتغطرس «للنظام العالمي الجديد».

– كما لاحظ مسؤول بوزارة الخارجية، «أن إدارة بوش، بعدم قيامها بقول أو فعل أي شيء، قد أيّدت الحكومة الجزائرية غيابياً».

لقد شرح بيكر في عام ١٩٩٤ التفكير السائد في ذلك الوقت:

عندما كنت بوزارة الخارجية، كنّا نمارس سياسة استثناء الأصوليين المتطرفين في الجزائر، حتى ونحن ندرك أن ذلك كان إلى حدّ ما يتعارض مع مساندتنا للديمقراطية. وأقول بشكل عام، إنه عندما تؤيد الديمقراطية، فإنك تحصل على ما تمنحك إيّاه الديمقراطية. فإذا منحتك أصولية إسلامية متطرفة، فمن المفترض أن تعيش معها. إننا لم نعش معها في الجزائر لأننا كنّا نشعر أن آراء الأصوليّين المتطرفين كانت تتعارض كثيراً مع ما نعتقد به ونؤيده، ومع ما ندرك بأنه يمثّل المصالح القومية للولايات المتحدة.

لا يمكن أن تكون صادقاً وأميناً أكثر من ذلك.

حقبة ما بعد الجزائر:

بعد الفشل التام في عام ١٩٩١ كانت هنالك سلسلة من الأحاديث حول الإسلام والإسلام السياسي من قبل مسؤولين كبار.

– ومرّة أخرى أصبحت التوترات في السياسة الأمريكية مكشوفة تماماً.

من الندوة

– على سبيل المثال، وفي حديث ألقاه في عام ١٩٩٢، قال مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، إدوارد جرجيان بأن «الدين ليس عنصراً محدّداً –سواء إيجابياً أو سلبياً– في طبيعة علاقاتنا مع الدول الأخرى».

– ولكن إدوارد قام بعد ذلك بتمثّل شخصية برنارد – بأنه «بينما نؤمن بميدأ صوت واحد للشخص الواحد، فإننا لم نؤيّد هذا المبدأ في أي وقت».

طوال عقد التسعينيات من القرن الماضي لم يكن لدى الولايات المتحدة خيار سوى الانهماك في هذه القضايا.

– بالرغم من كل شيء، فقد كانت الحظوظ السياسية للإسلاميين تتصاعد في كافة أنحاء الشرق الأوسط.

الجزائر في عهد كلينتون:

– كانت خارجة عن السيطرة بشكل متطرّف ومتهوّر.

– كانت تنحدر نحو دوّامة من العنف لا نهاية لها.

– كان عشرات الآلاف من الناس يُقتلون.

– لفترة ما، بدا الأمر وكأن الإسلاميين كان لهم السيطرة. لقد تنبأ محلّلو الأمن بأن النظام الجزائري كان على شفير الإفلاس. إن إدارة كلينتون التي تفهّمت هذا التهديد الحقيقي والفعلي، قامت بالتكيّف مع الوضع.

■ لقد أبعدت نفسها عن حكومة الأمين زروال متجنّبة أيّ اتصالات رفيعة المستوى.

■ انتقدت سجلها في حقوق الإنسان بشدّة.

■ حثّت زروال على توسيع المشاركة السياسية بضمّ الإسلاميين المعتدلين الذين نبذوا العنف وتخلّوا عنه.

■ هدّدت بأن تجعل المساعدة الاقتصادية مشروطة على إتاحة الفرصة للعملية السياسية (وكما نعلم).

■ استهلّت حواراً على مستوى منخفض مع أنور هدّام، والذي سُمح له بأن يتخذ من واشنطن العاصمة مقراً له.

– لقد كان هذا قراراً فاتراً ومحسوباً، حيث كان مفهوماً تماماً من الناحية الاستراتيجية.

■ إن بدء حوار مع جبهة الإنقاذ الإسلامية كان «بوليصة تأمين» في حالة استيلاء الإسلاميّين على السلطة.

■ لو جاءت جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى السلطة، فقد فكّرت الولايات المتحدة أنه يجب عليها أن تكون مستعدة لذلك.

– ولكن بما أن النظام الجزائري قد نجا من عاصفة الإسلاميّين ورسّخ حكمه في عام ١٩٩٦، فقد غيّر رجال كلينتون من نغمتهم.

■ لقد أوقفت جميع الاتصالات مع هدّام في عام ١٩٩٥، وتم اعتقاله في عام ١٩٩٦.

■ وعندما قام زروال بالتلاعب بالنظام الانتخابي في عامي

١٩٩٦ و١٩٩٧، بقيت الولايات المتحدة صامتة.

■ حتى عام ١٩٩٦، كانت الولايات المتحدة تعتبر إعادة دمج جبهة الإنقاذ الإسلامية كمركز وسطي لأي قرار محتمل للصراع الجزائري. وفي نهاية الأمر، وبالرغم من ذلك، فقد خلصت الولايات المتحدة إلى أن جبهة الإنقاذ الإسلامية هي قوّة مستهلكة في السياسة الجزائرية. وعندما عزّز النظام قبضته على السلطة، فقد فقدت فكرة استقطاب القوى الإسلامية جاذبيتها الاستراتيجية.

تفهّم السياسة الأمريكية في الجزائر:

– ماذا يتوجّب علينا أن نأخذ من تجربة كلينتون؟

– لقد أظهرت الولايات المتحدة بأنها كانت ترغب في الوصول إلى الإسلاميّين المعتدلين.

– التمييز بين المعتدلين والمتعصّبين.

– لسوء الحظ، نادراً ما كان يتم ترجمة البيانات القوية الصادرة عن إدارة كلينتون إلى سياسة واقعية. ومرّة أخرى، كانت هنالك فجوة كبيرة بين القول والفعل.

– كثيراً ما كانت الولايات المتّحدة تقول الأشياء الملائمة والصحيحة، إلاّ أنها أخفقت في متابعتها. لماذا كان هذا هو الوضع؟

■ نظراً لغياب البرامج الثنائية بين واشنطن والجزائر، فقد كان للولايات المتحدة نفوذ سياسي ضئيل لتضغط من خلاله على الحكومة الجزائرية.

■ إن الولايات المتحدة لم تهتم كثيراً بالجزائر. وكما قال مسؤول في مجلس الأمن القومي بشكل صريح للغاية: «لا أحد يهتم بالجزائر لأن مصالحنا الحيوية ليست مرهونة هناك».

– إن مقاربة كلينتون تظهر بوضوح أن السياسة الأمريكية في الجزائر لم تكن ملتزمة بنظرة أيديولوجية إلى العالم. لقد كانت الولايات المتحدة تتصرّف اعتماداً على طبيعة المصالح الأمريكية في أيّ وقت معيّن.

– وفي مختلف الأحوال والظروف، فقد كانت المصالح الاستراتيجية الأمريكية المدركة في الشرق الأوسط تشكل دائماً العوامل المهيمنة.

شبح الجزائر:

بالطبع، فقد أضعنا فرصة كبيرة في الجزائر.

– لقد كانت الجزائر في وقت ما أكثر ديمقراطية، ناشئة وواعدة في العالم العربي.

– ولكن تم إنهاء التجربة بمشاركة أمريكية في التآمر، وتم ترك الشعب الجزائري ليتساءل ماذا كان يمكن أن يحدث.

– دعوني فقط أقول كأمريكي إن فشلنا كأمّة في التحدّث جهاراً ضد ذلك الهجوم على أسس الديمقراطية سوف يثبت بأنه وصمة مأساوية في سجلنا كأمّة.

لقد كانت الولايات المتحدة راغبة في ممارسة ضغط على النظام الجزائري – إنه لم يكن كافياً، ولكنه كان شيئاً ما. والآن دعونا نقارن ذلك بسرعة مع مصر والأردن.

سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر:

– في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي فإن مصر، كالجزائر إلى حدّ ما، قد تورّطت في حرب ذات شدّة منخفضة مع مقاتلين من الجماعة الإسلامية.

– ورغم ذلك، فقد كان هنالك فرق كبير في الطريقة التي تعاملت فيها الولايات المتحدة مع هذين الوضعين.

– انتقاد خفيف لسجل مبارك الكئيب في حقوق الإنسان.

■ في انتخابات عام ١٩٩٣، حصل الحزب الحاكم على ٩٤٪ من مقاعد مجلس الشعب (البرلمان). وقد تردّد في أواسط عقد التسعينات من القرن الماضي بأنه كان هنالك أكثر من ١٧ ألف سجين سياسي.

– بدلاً من ذلك، أغدق كلينتون على النظام المصري الثناء والمديح لنجاحاته في مكافحة الانتقاد.

– لماذا تم معاملة الجزائر ومصر بطريقة مختلفة؟

■ نظراً لأن مصر كدولة عربية مؤيدة للغرب ومؤيدة لعملية السلام، و«معتدلة» فإن ضياعها للإسلاميّين سيكون، على الأقل في أعين صانعي القرار الأمريكي، كارثة للمصالح الأمريكية.

– في نهاية الأمر، قرّرت إدارة كلينتون أن أفضل طريقة لضمان بقاء نظام مبارك تتمثل في تأييد جهوده ضد المعارضة الإسلامية. وإذا كان ثمن ذلك التأييد هو تدمير الديمقراطية المصرية، فليكن ذلك.

– لقد عكس كليبورن بيل الشعور السائد لدى دوائر صنع القرار الأمريكي عندما لاحظ ما يلي:

بما أن السياسة الأمريكية تجاه مصر تسعى لمخاطبة قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، فيجب أن تستمر في أن تأخذ في الاعتبار القضايا الكبرى لاستقرار المنطقة وعملية السلام العربي – الإسرائيلي. وإذا أثّرت أيّ تغييرات في السياسة الأمريكية على تلك القضايا الكبرى أو ألحقت الضرر بالاستقرار الداخلي لمصر، فإن ذلك سيضعف المصالح الأمريكية بشكل خطير[١].

الأردن:

تم اعتماد نظام الانتخاب المسمى صوت واحد للشخص الواحد في عام ١٩٩٣ بمباركة وتأييد وزارة الخارجية الأمريكية. ومرّة أخرى، فإن الأردن في موقع هام للغاية – لقد كانت أوسلو أهم كثيراً من الإبقاء على الديمقراطية الأردنية على قيد الحياة. وما زلنا ندفع ثمن ذلك القرار بعد ١٢ عاماً.

العنصر الأساسي في تحديد المصالح:

ماذا أحاول أن أثبت هنا؟

إن الولايات المتحدة لا تكره الأحزاب الإسلامية. إن هذا ليس صراعاً على الوجود. كما أن صانعي السياسة الأمريكية لا يخشون الإسلام السياسي بحدّ ذاته، ولكنهم بالأحرى، يخشون الآثار التي سيتركها الإسلام السياسي على المصالح والأهداف والغايات الأمريكية في الشرق الأوسط.

في عام ١٩٩٤، وفي خطاب تم إلقاؤه في (CFR)، فقد خرج مساعد وزير الخارجية روبرت بيليترو عن مساره المألوف ليؤكد على هذا الموضوع نفسه: «ليست لدينا كذلك مقصورة سياسية تُعرف باسم الإسلام السياسي. إن النشاط الإسلامي السياسي العنيف يصبح عاملاً فقط عندما يعتدي على هدف أو مصلحة معينة للسياسة الخارجية الأمريكية»[٢].

فلنقارن المملكة العربية السعودية ببلد مثل إيران، وكلاهما متطرفان في تفسيرهما للإسلام. إن إيران هي جزء من «محور الشرّ» ليس لأنها أصولية ولكن لأنها قوة راديكالية متطرفة مناوئة للوضع الراهن. إن إيران لا تعارض بقوة فقط عملية السلام العربي – الإسرائيلي، ولكنها حاولت أيضاً امتلاك أسلحة نووية.

لذلك، فإننا لا نتحدث هنا عن معارضة أيديولوجية وثقافية للإسلام السياسي ولكن عن معارضة استراتيجية حيثما تتعرض المصالح الأمريكية للخطر.

صحيح – حتى هذا اليوم بالذات، فإن الولايات المتحدة تبدو بأنها تنظر تلقائياً إلى كلّ جماعة إسلامية تقريباً بريبة وسوء ظن مقنّعين بشكل مخيف.

– ومرّة أخرى، أؤكد أن هذا ليس له أية علاقة بالتحيّز المتأصّل ضد الإسلاميّين. إن تفسير ذلك هو في الواقع بسيط للغاية.

– إنها، برغم كلّ شيء، حقيقة واقعية. إن كلّ حزب إسلامي معارض في العالم العربي في الوقت الحاضر مناوئ للأمريكيين إلى حدّ بعيد.

– والأهم من ذلك، أنه ليست هنالك فعلياً أية أحزاب إسلامية تؤيّد عملية السلام العربي – الإسرائيلي، كما أنه وحتى الآن لم يقم أيّ منها بالتصريح علناً بقبوله حقّ إسرائيل في الوجود.

– سيكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تكون لها علاقات مفيدة ومتبادلة مع بلد يدعو إلى إزالة إسرائيل.

– طالما استمرت الجماعات الإسلامية في معارضة وجود إسرائيل وطالما دعت إلى إزالتها، فإن مؤسسة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة سوف تنظر إليهم كعناصر تهديد محتملة بدلاً من أن يكونوا حلفاء محتملين.

الأطروحة:

هنالك طريقتان لتغيير السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي.

– إذا اعتمدت السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي على المصالح الاستراتيجية، حينئذ يتبع ذلك أن السياسة الأمريكية سوف تتغيّر إذا تغيّرت مصالحنا الاستراتيجية أو إذا تم اعتبارها بأنها تغيّرت.

– يمكن للسياسة الأمريكية أن تتغيّر أيضاً اعتماداً على إدراكنا لكيفية خدمة تلك المصالح.

– إن أملنا هو مع الرقم (٢). وبالنسبة للمستقبل المنظور، فإن مصالحنا الأساسية في المنطقة سوف تبقى كما هي: عملية السلام العربي – الإسرائيلي، الأمن الإسرائيلي، عراق مستقر، الوصول إلى النفط العربي، ومكافحة الإرهاب. إن ما يمكن وما هو مؤمّل بأن يتغيّر هو إدراكنا لكيفية تأمين تلك المصالح بأفضل طريقة. وبكلمات أخرى، فإن الغايات سوف تبقى كما هي – إن ما هو مرن وقابل للتكيّف هو الطريقة التي نستخدمها لتحقيق تلك الغايات.

وهذا بالضبط ما حدث بعد الحادي عشر من أيلول. وبسبب ذلك، فقد أدرك صانعو السياسة أن تأييد الدكتاتوريات باسم الاستقرار كان له عواقب شديدة ومتطرّفة.

تطوّر السياسة الأمريكية في فترة ما بعد الحادي عشر من أيلول:

– على الرغم من ذلك، فقد كان ٩/١١ بمثابة إدانة للسلوك المعتاد.

– في عهد كلينتون، كان التغيير الجوهري في الشرق الأوسط يعتبر مجازفة محفوفة بالمخاطر وأمراً يجب تجنّبه.

– وفي حين يبقى التغيير محفوفاً بالمخاطر، فقد أصبح أيضاً في سياق ما بعد ٩/١١ أمراً لا مفرّ منه. وبينما كان

التغيير يوماً ما خياراً وترفاً، فقد أصبح يُنظر إليه حالياً من قبل صانعي السياسة بأنه إلزامي وملحّ.

– هنالك تفسيرات مختلفة لسبب حدوث ٩/١١، إلا أنها توصّلت تقريباً إلى إدراك مشترك.

■ هنالك علاقة سببيّة بين الافتقار إلى الديمقراطية والنشاط الإرهابي.

■ تقول النظرية أن العنف والإرهاب ينموان ويزدهران في البلدان التي لا تتيح لمواطنيها فرصة التعبير عن أنفسهم بطرق سلمية وديمقراطية.

– ريتشارد هاس، مدير تخطيط السياسة لدى الدولة قال:

■ «إن البلدان التي تعاني من ركود اقتصادي وانعدام الفرصه والنظم السياسية المغلقة ومضايقة السكان، تدعم عزلة مواطنيها. وكما علمنا بطريقة صعبة فإن تلك المجتمعات تستطيع أن تنشئ هذه النوعية من المتطرفين والإرهابيّين الذين يستهدفون الولايات المتحدة لتأييد الأنظمة التي يعيشون في ظلّها»[٣].

بوش: «إن ستين عاماً كانت خلالها الدول الغربية تبرّر وتتكيّف مع انعدام الحرية في الشرق الأوسط لم تفعل أي شيء لتجعلنا آمنين، لأنه على المدى البعيد لا يمكن شراء الاستقرار على حساب الحرية».

لو تم ترجمتها إلى سياسة...

ماذا يجري هنا؟

لأول مرّة، وتحت إدارة بوش هذه، هنالك محاولة لدمج المثل العليا والمصالح. إن إدارة بوش هي إدارة إيديولوجية، بيد أن المصالح لا تزال تشكّل عامل التحديد الرئيسي. ويتم تعزيز الديمقراطية ليس فقط لأن بوش يعشق الديمقراطية، بل لأن تعزيز الديمقراطية يعتبر حالياً الأفضل لمصالح الولايات المتحدة.

أودّ أن أجادل بأن إدارة بوش لا تعتبر الديمقراطية غايةً بحدّ ذاتها، بل تعتبرها كوسيلة للغاية الكبرى المتمثلة في تعزيز الأمن القومي.

إن المثل العليا تهمّ بوش أكثر ممّا كانت تهمّ كلينتون، بيد أن المصالح لا تزال هي عامل التحديد.

تسوية معضلة الديمقراطية:

ومع ذلك، فإن «معضلة» الديمقراطية التي تحدثت عنها في البداية تبقى قائمة.

– إن القضية نفسها التي كانت تواجه كلينتون قبل عشر سنوات، أصبح بوش يتعامل معها الآن: ماذا يحدث عندما يؤدي المزيد من المشاركة السياسية والديمقراطية في بلد عربي معيّن إلى قيام حزب إسلامي –لديه آراء مناهضة للأمريكيين والإسرائيليين– بالاستيلاء على السلطة؟

– مرّة أخرى، فإن الخوف من الإسلام السياسي هو حجر العثرة أو العائق، ولكن مع كلّ أحاديثها عن الديمقراطية، فقد فشلت إدارة بوش في الخروج بسياسة متماسكة تجاه الإسلام السياسي.

– إنني لا أستطيع أن أتذكّر ما إذا كان بوش قد استخدم بالفعل من قبل عبارة «الإسلام السياسي» في خطبه وأحاديثه. إن هنالك كل هذا الحديث حول الديمقراطية، ومع ذلك يتم تجنّب أهمّ قضية مركزية.

الحكمة التقليدية الجديدة:

– على مدى الستة إلى السبعة أشهر الماضية أخذت تتشكّل حكمة تقليدية جديدة في الدوائر السياسية في واشنطن العاصمة. وإذا استمرت الأمور كما هي الآن، فسوف تكون لها مضاعفات بعيدة المدى على المنطقة.

– بما أن إدارة بوش قد رفعت التوقّعات لنفسها إلى حدّ كبير، فقد اضطُرت بأن تفكّر جدياً حول كيفية تشجيع الإسلام السياسي بفاعلية.

– إن الولايات المتحدة تعلم بشكل جيّد تماماً بأن الإسلاميّين هم أكبر الأحزاب وأكثرها تنظيمياً في كلّ بلد عربي تقريباً. بناءً على ذلك، فإن من المستحيل أن تكون هنالك ديمقراطية حقيقية في العالم العربي، ما لم يتم دمج الإسلاميين في العملية الديمقراطية.

– قالت كوندوليزا رايس في الشهر الماضي بأنه لا توجد للولايات المتحدة أية مشكلة في تولّي الإسلاميين للسلطة، طالما أن ذلك يتم من خلال انتخابات حرّة وعادلة.

– كنت حاضراً في مؤتمر في الشهر الماضي في واشنطن العاصمة، وسمعت كارل جريشمان وأندرو ناتسيوس يقولان دون تردّد بأنهما سيحترمان النتائج لو جاء الإسلاميون إلى السلطة.

– علاوة على ذلك، هنالك سعد الدين عصام العريان – ومهمة الاتصال مع كوندوليزا رايس.

– PNAC ، في الجانب الليبرالي، مؤسّسة كارنيجي الوقفية.

وتعتبر هذه نتيجة لتطوّر طبيعي ومنطقي في السياسة الأمريكية.

– عاجلاً أم آجلاً سوف يسقط الحكّام المستبدون الحاليون. وعاجلاً أم آجلاً سوف يخترق الإسلاميون صناديق الاقتراع.

– وبدلاً من أن تُخدع على حين غرّة، فإنه من المنطقي للولايات المتحدة أن تستعد لهذا الانتقال من خلال الوصول إلى الزعماء المستقبليّين للعالم العربي، في العملية، والتي ربما تشجع على بعض الاعتدال.

– وقد كان هنالك تطوّر متواز مع الأحزاب الإسلامية على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

■ الديمقراطية.

■ أقلّ تطرّفاً مع نبذ العنف.

أهميّة العراق وتركيا:

إن الجعفري الذي كان أحد أكثر المؤيّدين المتشدّدين لجعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للقانون – قد أصبح حالياً رغم ذلك رئيس وزراء العراق.

الخلافات داخل معسكر بوش:

رغم ذلك، هنالك خلاف داخل إدارة بوش حول قبول الإسلاميّين – يوجد أساساً معسكران، ومن غير الواضح من منهما سيفوز.

– وأعتقد أنه مع أننا رأينا تحسّناً في السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي، فقد رأينا أيضاً ركوداً.

– مصر، الأردن، موريتانيا.

– ليس من الواضح ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للقيام بالقفزة – إنها ممزّقة بين أمثال مبارك وأمثال محمد البشير.

– يبقى هنالك الخوف من الإسلاميّين وماذا سيفعلون بمعاهدة السلام.

إذن، إلى أين نتوجه من هنا؟

– توجد للولايات المتحدة والإسلاميّين حالياً أهداف مشتركة – المزيد من الديمقراطية والانفتاح السياسي في العالم العربي.

– تتمثّل المشكلة في أن الإسلاميّين لا يدركون حقاً، كما اعتقد، التغييرات التي تجري حالياً.

– رفض إدخال حمزة منصور إلى الولايات المتحدة.

الحديث مع زد إيه جي (ZAG):

– لقد بدأ بالقول إنه يؤيّد تماماً الحوار مع الولايات المتحدة، وعندئذٍ اعتبرت ذلك إيماءة جيّدة.

– لقد تحدّثت على الفور. قال إنه لو منحونا الفرصة، فسوف نزوّدهم بوثائق وإثباتات ونقنعهم أنه من مصلحتهم التخلّي عن إسرائيل والوقوف إلى جانب العرب. بعد ذلك، ستصبح الأمور رائعة.

– في بداية الأمر اعتقدت أنه كان يمزح.

إن أمريكا لن تتوقف عن تأييد ومساندة إسرائيل في وقت قريب. يمكننا أن نغضب إذا أردنا، ولكن ذلك لن يغيّر الواقع. إن ما أريد الوصول إليه هو أنّه طريق ذو مسارين. فالولايات المتحدة تريد أن تصل إلى الإسلاميّين المعتدلين، وبالتالي يتعيّن على الإسلاميّين أن يستجيبوا بالمثل.

إن لديهم فرصة مذهلة، وما يدهشني هو أنه ما زال عليهم أن ينتهزوها بالكامل. إن بوسعهم ركوب موجة الديمقراطية الأمريكية إلى بهو السلطة.

– فلسطين/العراق/ مصر/ سوريا/ الأردن.

ليست هنالك أيّة جماعة استفادت من إدارة بوش أكثر من الإسلاميّين.

– دعوات لحكومة منتخبة في الأردن.

– الرياح تعصف.

لقد كان الخوف من الإسلام السياسي في العقدين الأخيرين من الزمن هو السبب في مساندة أمريكا للدكتاتوريات العلمانية. ولكن أمريكا أخذت تتغلّب على هذا الخوف ببطء، كما بدأت تفكّر في ما لا يمكن تصوره أو التفكير فيه. وما هو أهمّ من ذلك، فقد حدث ما لا يمكن تصوّره في كلّ من تركيا والعراق. وإذا استمرت أمريكا في هذا الاتجاه، فإن ذلك سيعني إعادة تشكيل السياسية العربية كما نعرفها.

الهوامش:

١– بيل، المعركة تلوح في الأفق، صفحة ١٩.

٢– المصدر السابق، ص٨.

٣– هاس، ريتشارد، «نحو ديمقراطية أكبر في العالم الإسلامي». مجلة ذي واشنطن كورترلي (ربع سنوية)، صيف عام ٢٠٠٣، صفحة ١٤٣.

آراء صحفية حول السياسة الأمريكية والإسلام السياسي

التفاهم مع الحركات الإسلامية كما يراه الأمريكيون

عبد الله أبو رمان

الرأي الأمريكي الواضح، بشأن مستقبل «الاصلاحات الديمقراطية» في الشرق الأوسط، لا يغفل كما كنا نظن، حقيقة ان الاسلاميين كقوى وتيارات سياسية – اجتماعية، منظمة وحاضرقي تفاصيل الحياة العامة في معظم دول المنطقة، سيكونون المستفيد الأول، وربما الوحيد، من هذه الاصلاحات، وسيظفرون بسهولة ويسر، وعبر خطابهم الديني وشعاراتهم المثالية، بعدد وافر من المقاعد البرلمانية، في المجالس النيابية والتمثيلية، المنتخبة بنزاهة وشفافية... وبما قد يؤهل الاسلاميين لتشكيل وقيادة الحكومات في مراحل قادمة، وليست بعيدة!

هذا الرأي المعلن، لم يعد مجرد «اقتراح» أو وجهة نظر، لدى تيار واحد داخل الادارة الامريكية، وانما بات يشكل ملامح استراتيجية جديدة، يتحدث عنها سياسيون واعلاميون امريكان، ويدافعون عنها بضراوة، بحيث لا يجد هؤلاء حرجاً في القول: إن فكرة الحكومات الدينية ليست خطيرة بما يكفي للوقوف في مواجهتها بل، لعلها أقل خطراً، على المصالح الامريكية، من استعداء الحركات الدينية، وتشجيع التطرف (...).

وفي حوار مع صديق اعلامي امريكي مثقف، جمعنا في عمان مؤخراً، أكد الرجل، وهو بالمناسبة خبير بالشؤون الخارجية الامريكية ان لدى واشنطن، الآن، اتجاهاً صريحاً نحو «التفاهم» مع الحركات الاسلامية المعتدلة، وأن فكرة «الدولة الدينية» في المنطقة، تبدو أفضل وأسلس بكثير من التعامل مع أنظمة أخرى، مستشهداً بأن «دولة اسرائيل» هي في جوهرها: دولة دينية، وهي تشكل، بحسب رأيه، نموذجاً للدولة الديمقراطية العصرية في المنطقة.. تماماً مثلما ان ايران وهي دولة دينية اسلامية، أكثر ديمقراطية من محيطها العلماني، وهي أكثر استعداداً للتفاهم مع الادارات الامريكية، من نظام غير اسلامي مثل نظام الرئيس صدام حسين، الذي كان يبدي الحد الأعلى من التعنت والاستعداء في تعامله مع ادارات واشنطن المتعاقبة (...).

صحيفة الرأي ١٢ / ٦ / ٢٠٠٥

في الحوار الأمريكي - الإسلامي

محمد أبو رمان

يتزايد الجدل السياسي والإعلامي داخل الولايات وخارجها حول العلاقة بين الولايات المتحدة والحركات الإسلامية، تقليدياً هناك تياران رئيسيان في الفكر السياسي الأمريكي يصنفهما فواز جرجس بالتيار الإقصائي المتشدد والتيار التعايشي المعتدل، بينما يقسمهما «دانيل بايبس» (المحلل الصهيوني المعروف) إلى محافظين وليبراليين.

انتعاش فكرة الحوار الأمريكي – الإسلامي ترافقت مع أحداث رئيسة أبرزها وصول حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية والتوجه الليبرالي الى السلطة في تركيا، والتعايش بين الأحزاب الإسلامية الشيعية والاحتلال الأمريكي في العراق. وفي ضوء رؤية تيار من السياسيين الأمريكان أن جهود الولايات المتحدة في الإصلاح السياسي في العالم العربي لا يمكن أن تنجح في ظل حالة الضعف التي يعاني منها التيار الليبرالي العربي، الأمر الذي يعني بالضرورة إعادة النظر في العلاقة مع الإسلاميين، والبحث عن مجالات الشراكة الممكنة في المستقبل.

روبرت ساتلوف (في دراسة له نشرت قبل سنوات حول السياسة الأمريكية تجاه الإسلاميين، مراجعة نظرية وتطبيقية)؛ يرى أنه لا يوجد سياسة أمريكية محددة تجاه الحركات الإسلامية، وإنما هناك «مصالح أمريكية» متى ارتطمت بها هذه الحركات أصبحت مصدر تهديد وخطر على الولايات المتحدة.

إذن ما الجديد في السياسة الأميركية؟.. الجديد هو ظهور رؤية سياسية وفكرية، أصبحت تعبر عن التيار السائد في وزارة الخارجية، هذا التيار يكسر معضلة الخوف من البديل الإسلامي إذ يرى أن على الولايات المتحدة تشجيع الديمقراطية في الدول العربية في الشرق الأوسط حتى لو أدت لوصول إسلاميين الى الحكم، فهذه هي الطريقة الوحيدة لتفريغ الاحتقان والخروج من المستنقع الذي وصلت اليه الأمور، وكشف موضوعية وعقلانية الطرح الإسلامي؛ فإما أن يقبل الإسلاميون– إذا وصلوا السلطة – بالتعامل مع الواقع والتوافق مع المصالح الأميركية، وإما أن تسقط شعاراتهم وتظهر عدم واقعيتها، ويتخلى عنهم الرأي العام بعد أن يكتشف زيف ادعاءاتهم أمام صلابة الواقع وشروطة!

صحيفة الغد ١٣ / ٦ / ٢٠٠٥

إعاقة الديمقراطية .. الإسلاميون وأمريكا

منار الرشواني

(...) تصحيح خطيئة الإسلاميين – التي دفعت ثمنها أغلبية المجتمعات العربية، بفئاتها كافة؛ إسلامية وغير إسلامية – بدا ممكناً عقب أحداث الحادي عشر من أيلول، وبشكل أكبر عندما أعلنت الولايات المتحدة قبولها تولي الإسلاميين السلطة في العالم العربي، طالما جاء ذلك عبر انتخابات حرة ونزيهة، بل وسعت أيضاً الى الحوار معهم. فمثل هذا الحوار كان السبيل الأمثل، إن لم يكن الأوحد لجسر ما يعرف بـ «فجوة الادراك» المتبادلة بين الطرفين، والمتمثلة في اعتقاد كل طرف أن نظيره يراه بصورته الحقيقية التي يعرفها هو ويقدمها للآخرين عن نفسه؛ أي أن مثل هذا الحوار، لو تحقق، لكان فرصة للإسلاميين لتقديم أنفسهم للغرب والعالم أجمع، مباشرة دون وكلاء أو وسطاء يناصبونهم الخصومة والعداء (...).

إن رفض الإسلاميين للحوار مع أمريكا لا يعني إعاقة الديمقراطية في العديد من البلدان العربية فقط، بل يعني أيضاً خسارة مضاعفة للإسلاميين ذاتهم. ففي تصويت أجراه موقع محطة الجزيرة الإلكتروني (الجزيرة نت) خلال الفترة ٨–١١ حزيران الحالي، حول سؤال محدد هو: «هل تؤيد حواراً مباشراً بين الحركات الاسلامية والدول الغربية؟»، أيد ١٣٢٩١ شخصاً، أو ما نسبته ٧٢٫٩٪ من المشاركين في التصويت هذا الحوار، في مقابل ٤٩٥٠ شخصاً وبنسبة ٢٧٫١٪ رفضوا الحوار. وبعبارة أخرى، فإن قرار الإسلاميين لا يعكس موقف وتوجه الرأي العام العربي، وبما قد يؤدي الى خسارتهم شعبياً (...).

صحيفة الغد ٢١ / ٦ / ٢٠٠٥

تقرير عن مؤتمر الاسلام السياسي ومضامين السياسة الامريكية

محمد ابو رمان

يعرض هذا التقرير خلاصة مؤتمر عقد حول «الإسلام السياسي ومضامين السياسة الأمريكية»، أصدره المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي في العاصمة الأمريكية، عام ١٩٩٧، وقد عقد المؤتمر عام ١٩٩٦، وقام برعايته وتنظيمه نفس المعهد بالتعاون مع جامعة جورج واشنطن ومؤسسة The Rabbi Marc H. Tanenbaum، حيث شارك فيه ٥٢ باحثاً من مختلف دول العالم، بما في ذلك دول عربية وإسلامية من ضمنها مصر وتونس والجزائر وتركيا، وحضرته مؤسسات بحثية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية. (...).

ومن أبرز الأوراق التي ناقشها المؤتمر ورقة دانيل بيبس، وتتضمن مقارنة بين مقاربة كل من المحافظين والليبراليين في التعامل مع الإسلام السياسي؛ حيث يرى الليبراليون أن مصدر مشكلة الإسلام السياسي يرتبط بالأسباب الاقتصادية، بينما يرى المحافظون أن الأسباب مرتبطة بأيدولوجية راديكالية مثالية. في المقابل يرى الليبراليون أن حل المشكلة يتمثل في النمو الاقتصادي، ومساعدة الولايات المتحدة على تنمية الدول التي تعاني من انتشار الإسلام السياسي، ويرى المحافظون ان الحل هو في القضاء على الايدولوجية الراديكالية للإسلاميين. وبينما يرى الليبراليون أن الخطأ الذي وقعت فيه الإدارة الأمريكية هو أنه كان يجب أن تتعامل معهم بطريقة أجمل، يرفض المحافظون وضع اللوم على الادارة الأمريكية ويرون أن الأصوب هو مصارعة الإسلاميين.

وقد انتهى المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات (...) أبرزها: أن على حكومة الولايات المتحدة أن تستمر في التمييز بين أشكال التعبير عن الاعتقادات الدينية وبين توظيف الدين لأهداف سياسية، الوقوف بقوة مع الحكومات المهمة استراتيجياً للولايات المتحدة، تشجيع الحكومات لتأخذ بجدية الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الناس لدعم الحركات الأصولية، أخذ الفرصة والمساحة لتنفيذ أفكار وآراء المتطرفين المسلمين، تجنب التمييز ضد الثقافة الإسلامية، إبقاء العمل على برنامج مكثف وضع لمحاصرة المتطرفين وسلوكهم الإجرامي. وتنتهي الوثيقة الى مجموعة من التساؤلات أبرزها: حول إمكانية نجاح المتطرفين في الحصول على أسلحة دمار شامل، ومدى إمكانية النقاش معهم، وحول الأسباب في النجاح الشعبي لهم. (...).

صحيفة الغد ٢٢ / ١ / ٢٠٠٥

من الإسلام المدني إلى الإسلام القبلي

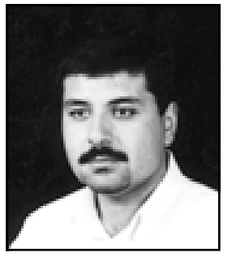

سامر خير أحمد*

المثقف العربي غسان تويني قال لبرنامج بالعربي الأحد الماضي إن العنف الذي تمارسه الجماعات التي تدعي الانتساب إلى الإسلام أصله آسيوي وليس عربياً – شامياً، فالآسيويون يتميزون بـ «الغضب»، فيما منطقتنا لا يمكن ان تفرز الا طبيعة متسامحة وغير ميالة للقتل (يقصد القتل الجماعي).

أصاب تويني شيئاً من الحقيقة بالتأكيد، إلا أن فكرته يلزمها تحليل تاريخي أوسع، فجماعات العنف «الإسلامية» إنما ظهرت الى العلن منذ حرب أفغانستان «الجهادية» الشهيرة، أما قبل ذلك فإن معظم الحركات الإسلامية تميزت بالسلمية، وبعضها بالتعاون مع غير الإسلاميين، هذا بشكل عام.

الحركات الإسلامية المعاصرة الكبيرة وذات الوزن والأهمية، تركزت نشأتها في مصر، وهذا طبيعي، إذ ورثت الفكر الإسلامي التنويري النهضوي الذي بدأه الأفغاني ومحمد عبده، وهكذا تأسست جماعة الإخوان المسلمين في مصر في عشرينيات القرن الماضي لما انتشرت فكرة الحزبية وظهرت أحزاب سياسية متنوعة المشارب والأفكار.

وبالطبع، فإنه ليس خافياً من الوجهة التاريخية أن الإخوان كانوا الأصل الذي انبثقت منه أحزاب وحركات إسلامية أخرى فيما بعد أو المثل الذي حاولت أحزاب أخرى أن تقالده أو تأخذ من تجربته. هذا «الأصل الإخواني» تأسس وتطور في بيئة مدنية، أي في مجتمع يتعاطى المفاهيم المدنية ثقافياً فيما هو أبعد ما يكون عن الثقافة القبلية.

تلك الثقافة المدنية المدني نجدها بوضوح في أفكار جماعة الإخوان كما في أفكار الجماعات التالية التي أخذت من تجربة الإخوان: فالجماعة تمارس الدعوة لأفكارها سلمياً (بالإقناع لا بالاكراه). وينتظم الناس في صفوفها على أساس أفكارهم لا انتماءاتهم العرقية، وهي تقبل التعاون مع مخالفيها في الرأي (تعترف بالآخر)، وهذه أهم مفاهيم المدنية القائمة أساساً على حرية اختيار الفرد وقيمته الاعتبارية كإنسان لا كرقم في مجموعة عرقية (قبلية، عشيرة...). صحيح أن الجماعات أفرزت فيما بعد فكرة جاهلية المجتمعات التي قال بها سيد قطب، الا أن ذلك لم يكن تفكيراً طبيعياً وإنما ناتجاً عن معاناة السجون، ما يمكن اعتباره انحرافاً لا أساساً.

وهكذا فإن الحركات الإسلامية الرئيسية، التي برزت الى العالم كممثل للإسلام حتى سبعينيات القرن العشرين (سواء اتفقنا أم اختلفنا على صحة ذلك التمثيل)، مثلت تنظيمات مدنية نتيجة البيئة المصرية التي ولدت فيها والبيئات الشامية التي وجدت أول صداها فيها.. لقد مثلت تلك الحركات الإسلام المصري– المدني.

منذ حرب افغانستان، تأثرت الحركات الإسلامية الجديدة التي باتت شيئاً فشيئاً بالنسبة للعالم بمثابة الممثل للإسلام، بمفاهيم الثقافة القبلية، إذ أعلنت من قيمة «الغزو» وبالتالي القتل الجماعي، وبررت ذلك بأنه «في سبيل الله». ذلك طبيعي، فتلك الحركات تأسست في بيئة قبلية بين باكستان وأفغانستان وبدعم وتحالف من بعض دول الجزيرة العربية التي تحمل المفاهيم والقيم ذاتها، وهكذا ظهر «الإسلام القبلي» إلى العلن، حتى وجدنا في أفغانستان مثلاً أن قبائل بعينها تصنف الى جانب هذه الحركة السياسية أو تلك (قبائل تدعم طالبان، أخرى تدعم أسد بانشير) ما يعني أن التنظيم السياسي انتقل من مفهومه المدني القائم على حرية اختيار الفرد الى المفهوم القبلي، الذي يتعامل مع الأفراد كأرقام عليهم أنيتصرفوا كمجموعة واحدة (قطيع).

و«الطريف» في الأمر، أن المصريين الذين التحقوا بتلك الحركات الاسلامية الجديدة، حاملين معهم أفكار تكفير المجتمعات، تأثروا بالمفاهيم القبلية وصارت مرجعهم رغم أنهم أصحاب ثقافة مدنية أصلاً، وأبرز مثال على ذلك طبعاً هو أيمن الظواهري ومجموعته، الذين عادوا الى بلادهم بعد حرب أفغانستان (قبل ان يرجعوا لها مجدداً) حاملين قيمة «الغزو» القبلية باعتبارها قيمة اسلامية!.

نحن الآن نعيش فترة الإسلام القبلي، ذي الأصل الباكستاني– الأفغاني، ولعله ليس غريباً لذلك أن يكون منفذوا تفجيرات لندن من أصول باكستانية، وأن تشتبه اجهزة الامن المصرية بعدد من الباكستانيين في تنفيذ تفجيرات شرم الشيخ قبل أن تعود وتتراجع عن ذلك الاشتباه!

المسألة اذن أبعد من التباين بين العرب والآسيويين الذي قال به غسان تويني، إنها التباين بين المفاهيم المدنية والمفاهيم القبلية بغض النظر عن أصول وعروق الآخذين بها، فيما الاسلام «خارج اللعبة» وليس إلا أداة يتم إنطاقها غصباً للادعاء بإلهية هذا السلوك البشري أو ذاك!

أخيراً، يقر كاتب هذه السطور أن الكلام أعلاه يحتاج بحثاً أكثر عمقاً، إلا أنه يعتقد أيضاً أن هذا الذي يبرز على السطح يعبر بالتأكيد عن الحقيقة التي في الأعماق.

*كاتب صحفي وباحث في القضايا السياسية العربية.

المركز الوطني لحقوق الانسان يصدر تقريره الأول عن حالة حقوق الانسان في الاردن

أقر مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان التقرير السنوي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ الذي أعده المركز حول حقوق الانسان في الأردن، يوم ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥ . ويتألف هذا التقرير من قسمين؛ يتناول القسم الاول الحقوق المدنية والسياسية، فيما يتألف القسم الثاني من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهذا هو التقرير الاول للمركز والذي سيمثل الأساس للتقاريرالوطنية التالية، حيث يعمل المركز على اصدار تقريره القادم في كانون الثاني ٢٠٠٦ .

ويتضمن هذا التقرير وصفاً وتقييماً لاوضاع حقوق الانسان في المملكة، خلال الفترة الممتدة من (١/٦/٢٠٠٣– ٣١/١٢/٢٠٠٤)، وقد استند اعداده إلى نتائج أعمال المركز ومتابعاته اليومية لاوضاع حقوق الانسان في المملكة بالقدر الذي اتيح له ذلك. وتمثل النتائج والتوصيات التي خلص اليها التقرير، رأي وموقفالمركز حول مختلف القضايا والتطورات التي شهدتها مسيرة حقوق الانسان في المملكة، والتي رصدها المركزخلال الفترة التي يغطيها التقرير.

هذا وقام المركز الوطني لحقوق الانسان برفع التقرير الى جلالة الملك عبد الله الثاني، كما أنه سيضع التقرير امام الحكومة ومجلسي النواب والاعيان، كما يقضي بذلك قانونه. ويرى المركز في ما احتواه التقرير من ملاحظات ونتائج وتوصيات، دعوة لمراجعة أوضاع حقوق الانسان في المملكة، بما يضمن حماية حقيقية لها وللحريات الاساسية في المملكة، ويعزز ثقة المواطنين بسيادة القانون، ويعلي قيم الديمقراطية وحقوق الانسان، ويعطي معنى حقيقياً للتنمية الوطنية بابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية.

وأكد المركز الوطني في تقديمه للتقرير أن هذا التقرير لا ينطوي على أي مقارنة بين اوضاع حقوق الانسان في المملكة وبين غيرها من دول العالم، وان معايير التقييم التي تم اعتمادها في التقرير، انما هي بالاساس المعايير الدولية لحقوق الانسان، والتي اقرتها الامم المتحدة، وحظيت باعتراف الدساتير والقوانين الوطنية في الدول المتحضرة.

وقيّم المركز أوضاع حقوق الانسان في المملكة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بأنها جيدة، على مستوى الخطط والسياسات العامة، ومقبولة، في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضعيفة، في مجال الحقوق المدنية والسياسية.

من خلال الاستعراض المتقدم لأوضاع حقوق الإنسان في المملكة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ولغايات حماية وتعزيز أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، يوصي المركز الوطني لحقوق الإنسان كافة السلطات الرسمية بضرورة تبني المقترحات والتوصيات التالية:

أولاً: في مجال التبني الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني

الإسراع بعرض الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن في مجالات حقوق الإنسان على مجلس الأمة لإقراره وإ نفاذها على المستوى الوطني، ونورد بأدناه أهم تلك الاتفاقات:

– الاتفاقية الدولية للقضاءعلى جميع أشكال التمييز العنصري لسنة ١٩٦٥.

– العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ .

– العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦ .

– اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لسنة ١٩٧٩ .

– اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة لسنة ١٩٨٤ .– اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ .

– اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية.

– اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة لسنة ١٩٤٩.

– اتفاقية الرضا بالزواج والسن الأدنى للزواج وتسجيل عقود الزواج لسنة ١٩٦٢.

ضرورة انضمام المملكة الى اتفاقيات حقوق الإنسان التالية:

– اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٨.

– اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (٨٧) لسنة ١٩٤٨ المسماة «اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي».

– الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة ١٩٥١ .

– البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لسنة ١٩٦٦ .

– البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.

– البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمتعلق بالاعتراف بصلاحية اللجنة المعنية بحقوق الانسان، بقبول شكاوى الأفراد حول انتهاكات الحقوق التي تضمنها العهد المذكور .

– البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية الملحق باتفاقية حقوق الطفل لسنة ٢٠٠٠ .

مصادقة الاردن على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الاطفال في المنازعات المسلحة.

ثانياً: في مجال التشريع

– يثمن المركز الوطني لحقوق الانسان مصادقة المملكة على نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واقراره كقانون مؤقت ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ /٤/٢٠٠٢ ١٦، ويوصي باستكمال الاجراءات الدستورية لاقراره كقانون دائم من قبل مجلس الامة.

– يوصي المركز بضرورة مراجعة وتعديل التشريعات التالية:

قانون الجنسية: بما يضمن وضوح واستقرار أوضاع الجنسية للمواطنين كافة ضمن الأبعاد التالية:

– التوفيق بين أحكام القانون والمعايير الدولية المتعلقة بحق كل إنسان بأن يُعترف له بالشخصية القانونية، بالمعنى المقصود في المادة (١٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

– إزالة التعارض وفك الاشتباك بين الدستور والقوانين النافذة من جهة، وتعليمات فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية من جهة أخرى.

منح المرأة الاردنية حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها، وهو أمر من شأنه تحقيق مطلب وطني واسع وملح يتعلق بحق أبناء المرأة الأردنية في اكتساب جنسيتها.

– ضمان خفض وإنهاء حالات انعدام الجنسية التي نشأت نتيجة إجراءات تشريعيةو إدارية متشددة أو غير منصفة.

قانون استقلال القضاء:

– بحيث يصبح المجلس القضائي وحده هو المسؤول عن شؤون القضاء، وتتولى وزارة العدل مهمة التنسيق بين الحكومة والسلطة القضائية، كما تتولى مهمة الشؤون الادارية المتعلقة بالموظفين والخدمات الادارية المساندة لعمل القضاء.

– ضمان الاستقلال المالي للسلطة القضائية، بجعل الموازنة المالية للقضاء مستقلة عن موازنة وزارة العدل، بحيث ترصد في الموازنة العامة للدولة ويشرف المجلس القضائي على أوجه صرفها .

– تفعيل دور النيابة العامة باعتبارها جزءاً من السلطة القضائية، بما يحقق التوازن بين امن المجتمع وسلامته من جهة، والحفاظ على كرامة الانسان وحماية حقوقه من جهة اخرى .

قانون محكمة أمن الدولة:

إن المطلوب بالأساس هو الغاء محكمة أمن الدولة ونيابتها العامة ورد صلاحياتها الى المحاكم النظامية. والى أن يتم هذا الأمر فلا بد من تعديل قانونها بما يضمن إزالة الصبغة العسكرية عنها، وتقليص اختصاصاته، وإخضاع الأحكام التي تصدر عنها في (الجنح والجنايات) لكافة طرق ومراحل الطعن في الأحكام الجزائية.

قانون الأحوال الشخصية:

أ – يوصي المركز الوطني لحقوق الانسان بوضع قانون شامل ومتكامل للاحوال الشخصية، يشتمل بالاضافة الى المواضيع التي يعالجها، احكام الولاية والوصاية واحكام الوصية، والاهلية، واحكام التركات والمواريث، وكافة الامور المتعلقة بالاحوال الشخصية للمسلمين بما يحقق مزيداً من العدالة على النحو التالي:

– اعطاء القاضي الشرعي صلاحية اوسع في تقدير النفقات بانواعها، بما يحقق العدالة للاطفال وللاب والام، وكل من يستحق النفقة من الاصول والفروع والحواشي، ورفع الظلم الذي يقع على الحاضنة سواء كانت الام او غيرها، واعطاء القاضي صلاحية تقدير اجرة الحضانة والسكن ونفقات نقل الطفل المحضون لمكان المشاهدة، واعتبار الحكم فيها من تاريخ الطلب كباقي النفقات. على ان تخضع هذه الصلاحية موضوعياً لرقابة محكمة الاستئناف الشرعية.

– معالجة موضوع المشاهدة ، بما يضمن حق الاب في رعاية ومتابعة شؤون اولاده الصغار.

– الاخذ بالضوابط الشرعية في الحد من ايقاع الطلاق، وتطبيق نظام المكاتب الاسرية في المحاكم الشرعية للحد من وقوع تسجيل حالات الطلاق، وانهاء النزاعات بطريقة ودية دون الدخول في اجراءات المحاكمة.

– الاخذ بفكرة متعة الطلاق بدلاً من التعويض عن الطلاق التعسفي، بما يضمن تعويضاً لكل مطلقة ابتداء، بصرف النظر عن اسباب الطلاق، وهو الامر الذي يسهم في حفظ اسرار الاسرة وعدم اهدارها في اروقة المحاكم، ويعمل في الوقت ذاته كاحد الضوابط للحد من ايقاع الطلاق.

ب– انشاء محكمة تمييز شرعية لتوحيد المباديء القانونية، ووضع حد للتضارب في الاحكام الصادرة عن الهيئات المختلفة لمحاكم الاستئناف الشرعية، بما يؤكد الحق في المحاكمة العادلة، ويسهم في استقرار الاحكام الشرعية في المحاكم.

جـ– انشاء صندوق للنفقة، لمعالجة الحالات الخاصة التي تنشا عندما تحصل المراة على حكم بالنفقة، ويتعذر تحصيلها لاي سبب من الاسباب، بحيث تستطيع المراة الحصول على مبلغ النفقة من الصندوق، ويعود الصندوق بدوره على المحكوم عليه بالنفقة، ويستوفى المبلغ بطريقة تحصيل الاموال الأميرية، مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة وضع عقوبة جزائية لكل من يثبت تحايله للاستفادة من اموال هذا الصندوق دون حاجة، كتواطؤ الطرفين على ذلك . على أن يجري تمويل هذا الصندوق من خزينة الدولة، ونوصي بفرض رسوم اضافية على كل حالة تسجيل طلاق في المحاكم الشرعية، تعود لخزينة الدولة وتصبح جزءاً من تمويل الصندوق.

البرلمان الاردني

قانون الاجتماعات العامة:

بما يضمن الحق قي التجمع السلمي دون أي قيد أو شرط مثل الحصول على موافقة مسبقة من الحاكم الإداري.

قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية، بما يضمن :

– توحيد جهة التسجيل (الإشهار) بإنشاء «السجل الوطني للجمعيات والمنظمات غير الحكومية»، هيئة مستقلة .

– إلغاء الموافقة المسبقة على التسجيل والاكتفاء بإيداع طلب الإشهار.

– ايجاد آليات غير قضائية للشكاوى وفض المنازعات بين الجمعيات، وبين الجمعيات والأفراد من أعضائها ومن الغير، وبينها وبين الحكومة ينص عليها القانون وتكون جزءاً من آلية عمل السجل الوطني للجمعيات .

– تشجيع الجمعيات على توسيع عملها وتقديم دعم مالي لها، يتناسب مع حجم وطبيعة أنشطتها وعدد منتسبيها ونوعية أهدافها .

– إعطاؤها دوراً في الخطط والتدابير التنفيذية الوطنية المتعلقة بأهدافها.

– تسهيل مشاركتها و تمثيلها للأردن في الأنشطة والمحافل الدولية .

قانون الانتخاب لمجلس النواب:

اجراء مراجعة شاملة لقانون الانتخاب لمجلس النواب والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه ، بما يضمن حماية الحق في حرية الانتخاب والترشيح دون أي تمييز بين المواطنين، وبحيث تشمل تلك المراجعة ما يلي:

– إعادة النظر بنظام توزيع الدوائر الانتخابية، بما يضمن العدالة والمساواة في نسبة عدد النواب الى أعداد الناخبين في كافة الدوائر الانتخابية كلما كان ذلك ممكناً.

– الإشراف القضائي على كافة مراحل العملية الانتخابية، بحيث تُشَكّلُ اللجنة العليا للانتخاب من هيئة قضائية مستقلة، وذلك تعزيزاً لنزاهة الانتخابات .

– الإلتزام بمبدأ دورية الانتخابات النيابية ،– وإجراؤها في موعدها الدستوري المحدد.

– ضرورة اعتماد تعريف موحد للجريمة السياسية في القوانين الاردنية بما فيها قانون الانتخاب

– مراجعة مبدا تخصيص مقاعد نيابية للجماعات الدينية والعرقية، وتلك المخصصة للبدو والنوع الاجتماعي، بما يحقق وحدة النسيج الاجتماعي، ويعزز مفهوم المواطنة، واعتبار الدستور، وليس قانون الانتخابات، هو المرجعية في تقرير هذا الأمر .

قانون الأحزاب السياسية:

– إن الحق الدستوري في تشكيل الاحزاب والانضمام اليها، هو حق اساسي لا غنى عنه لاعمال حقوق الانسان الاخرى المدنية والسياسية، ولا يجوز لاي قانون للاحزاب مهما وصف بالحداثة والعصرية، ان يمس ببقية الحقوق وفي مقدمتها حق المشاركة في الشؤون العامة للدولة وحق التجمع السلمي وحرية الراي والتعبير. وفي ضوء هذه الاعتبارات يوصي المركز الوطني بان تتم مراجعة قانون الانتخابات بالتزامن مع غيره من القوانين ذات الصلة.

– إن الحق في تشكيل الأحزاب وعضويتها بالمعنى الذي أراده الدستور، هو حق لكل مواطن/فرد يقابله التزام واضح من الدولة بحماية هذا الحق، وإزالة كافة العراقيل والقيود التي تحول دون التمتع به، في حين أن القانون الحالي والمشروع المقترح، يغرقان في وضع قيود على حرية هذا الحق بدعوى تنظيم شكل ممارسته، والمطلوب هو

تحرير قانون الأحزاب القادم من جميع الشروط الشكلية والموضوعية والإجرائية (المباشرة والضمنية) التي ينطوي عليها مشروع القانون والتي تحول دون ممارسة هذا الحق.

قانون حماية البيئة:

بحيث يتضمن القانون أحكاماً تكفل الحق في البيئة السليمة للمواطنين. والنص على «مبدأ التفضيل» للمشاريع الرفيقة بالبيئة أو الأقل خطراً عليها. وضمان حق الإطلاع والوصول الى المعلومات المتعلقة بالبيئة. وتحديد الجرائم البيئية وعقوباتها في القانون ذاته.

قانون دعاوى الحكومة:

تعديل قانون دعاوى الحكومة، بما يحقق المساواة بين الدولة باعتبارها احد اشخاص القانون العام وبين خصومها، وذلك بالغاء النصوص التي تحدد انواع القضايا التي يجوز رفعها على الحكومة، وتضمين هذا القانون نصوصاً واضحة تضمن الحق بمطالبة الدولة بالتعويض عن الاضرار الناشئة عن الاهمال والتقصير او الاعتداء على حقوق الانسان، التي كفلها الدستور والقوانين النافذة والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان، والغاء الاحكام التي توجب تقديم كفالة على كل من يتقدم بدعوى لمنع الحكومة من مطالبته باموال.

قانون مراكز الإصلاح والتأهيل:

– الالتزام التام بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

– التحديد الدقيق لمسؤوليات كافة الجهات الرسمية والأشخاص المكلفين بحماية ورعاية السجناء.

– استقلال إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل عن الأعمال الشرطية، بما يضمن ثبات إداراتها، وتلقيها التدريب والتأهيل اللازم لرعاية السجناء وحمايتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم بمجتمعهم.

– ضرورة تضمين القانون نصوصاً تتضمن تجريم كافة أعمال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية التي يمكن أن تصدر من الأشخاص المكلفين بتنفيذ القانون.

قانون رعاية الأحداث:

بما يمكن قضاء الأحداث من:

– ملاحقة الأشخاص البالغين في حالات الإهمال والتقصير في رعاية الطفل والمسؤولية عن انحرافه وجنوحه.

– التوسع في اللجوء الى بدائل العقوبات السالبة لحرية الطفل.

قانون محكمة العدل العليا:

بما يضمن جعل النظر في الطعون الإدارية يتم على مرحلتين تحقيقاً للعدالة.

قانون منع الجرائم:

وذلك بالغاء القانون المذكور، أو تعديله بما يضمن الحد من الاستخدام الواسع لسلطة التوقيف من قبل الحكام الإداريين، وما يصاحبها من حالات حجز الحرية المتمثلة بالحبس وفرض الإقامة الجبرية.

قانون البلديات:

بحيث يمارس المواطنون حقهم في انتخاب كامل أعضاء المجالس البلدية ورؤسائها، ومراجعة شروط وأحكام دمج البلديات والبلديات الكبرى بما يحقق الغاية من الحكم المحلي واللامركزية الإدارية وضبط الإنفاق.

قانون حماية وثائق وأسرار الدولة:

بما يتيح حرية الوصول الى المعلومات وتداولها، وتعزيز الحريات الاعلامية.

قانون أصول المحاكمات الجزائية:

على نحو يضمن معه الحق في التعويض لكل من ثبت انه اوقف بشكل تعسفي او حوكم وتقررت براءته بحكم قضائي بات.

ثالثاً: ضرورة وضع وإقرار التشريعات التالية:

– قانون حقوق الطفل، وقانون حرية الوصول الى المعلومات، وقانون المسؤولية عن الأخطاء الطبية، وقانون المحكمة الدستورية.

في مجال إقامة العدل:

– مراجعة برامج إعداد وتدريب القضاة، بما يضمن مدهم بالمعارف المتعلقة بمبادىء حقوق الانسان والاتفاقيات الدولية الناظمة لهذه الحقوق.

– تفعيل دور القضاء في مراقبة السجون واماكن التوقيف للتاكد من سلامة الاجراءات والتدابير المتخذة داخلها، واتخاذ الاجراءات القانونية لمواجهة أي خرق لاحكام القانون وحقوق السجناء التي نص عليها القانون والمعايير الدولية لمعاملة السجناء.

– اعتماد نظام فعال للمساءلة عن الأخطاء المهنية الجسيمة والأخطاء المسلكية للقضاة.

– اعادة النظر في التشريعات القضائية التي تنص على عقوبة الاعدام، بما يؤدي الى تقليص عدد الجرائم المعاقب عليها بالاعدام، وقصرها على الجرائم الاشد خطورة على المجتمع.

– ضرورة إقرار مبدأ الحق في التعويض والمسؤولية الشخصية والمرفقية عنه في المسائل التالية:

– الأضرار الناشئة عن أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية.

– الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني.

– الأخطاء القضائية الجسيمة.

– الإهمال والتقصير في تمكين المواطنين من التمتع بحقوقهم المكفولة.

مراجعة نظام العدالة الجنائية:

بما يضمن تطوير مفهوم العقوبة لتشمل بالإضافة الى الجزاء الشخصي تعويض المجتمع وإصلاح الجناة، وإعادة إدماجهم في المجتمع وذلك بتبني مفهوم «العقوبات المجتمعية» كبديل مواز من حيث القيمة العقابية للعقوبات السالبة للحرية، ووضع معايير حقيقية للتثبت من صلاح الجناة وقدرتهم على العيش بكرامة في مجتمعهم بعد خضوعهم للتأهيل والتوجيه اللازمين لضمان صلاحهم، وهو ما يستدعي الأخذ بمبادرة تشريعية وقضائية واسعة ضمن المحاور التالية:

– تعديل إجراءات المحاكمة الجزائية بما يضمن إشراك الخبرة الاجتماعية والنفسية في تحديد درجة الخطورة الجرمية، ونوع العقوبة التي يمكن فرضها على الجاني، بحيث تراعى مصلحة المجتمع والمجني عليه والجاني وأسرتهما عند تحديد العقوبة الواجب فرضها، من خلال ضرورة استناد الحكم الى تقرير ما قبل المحاكمة الذي ينظم بالاستناد لمعايير علمية محددة.

– تعديل النصوص المحددة لأنواع العقوبات وصلاحية المحكمة بفرضها.

– تعزيز فكرة الإصلاح والتأهيل بتبني الإفراج الشرطي عن الجناة الذين ثبت صلاحهم وهو ما يستدعي استحداث قاضي تنفيذ العقوبة.

– تدريب وتأهيل القضاة وكافة المعنيين بتطبيق وتنفيذ العدالة الجنائية على المهارات اللازمة للتطبيقات المستحدثة في مجال العدالة الجنائية.

– تعزيز نظام الدعم القانوني والمساعدة القضائية، بإنشاء صندوق خاص لهذه الغاية يجري تمويله من الخزينة، ويعمل بغرض دعم الوصول لنظام العدالة للمحتاجين، وغير القادرين من الفقراء والفئات الأكثر تعرضاً للانتهاكات وخاصة النساء والاطفال في نزاع مع القانون.

الأداء البرلماني (التشريع والرقابة):

– تدريب البرلمانيين على تحليل التشريعات، ومقاربة مقاصد التشريع وصيغه من مبادىء ومفاهيم حقوق الانسان.

– إقرار الاتفاقات الدولية في مجالات حقوق الإنسان.

– إنشاء معهد لإعداد وتدريب البرلمانيين.

– دعم عمل النواب والأعيان واللجان البرلمانية بفرق عمل متفرغة تضم مستشارين وباحثين وموظفين تنفيذين لتمكينهم من القيام بدورهم بكفاءة وفاعلية.

في مجال التربية والتعليم:

ضرورة وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لتعليم حقوق الإنسان والتربية عليها والتوعية بها على المستويات التالية:

– مستوى التعليم الإلزامي والثانوي والجامعي: بما يضمن إدماج مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في كافة مناهج التعليم ومستوياته المختلفة.

– كافة مستويات الاعداد والتدريب والتاهيل للمعلمين والموظفين العموميين والمهنيين، وكافة الاشخاص المكلفين بتنفيذ احكام القوانين.

جمهور المواطنين من مختلف الفئات والاعمار.

–إزالة كافة أشكال التمييز بين المواطنين في مستوى الخدمات التعليمية، وفي فرص الإلتحاق بالتعليم العالي، ضمن أسس تنافسية عادلة تقوم على المقدرة وحرية الاختيار، وإزلة كل القيود والعوائق المفروضة على أبناء المقيمين من غير الأردنيين للاستفادة من فرص التعليم النظامي المتاحة للمواطنين.

– إعادة النظر في إنشاء نقابة للمعلمين وفتح الباب أمام الأكاديميين لإنشاء منظماتهم المهنية والعلمية والاجتماعية.

النهوض بأوضاع المرأة:

يوصي المركز بدعم وتسهيل تنفيذ كافة الخطط والاستراتيجيات الوطنية، التي تبنتها الهيئات والمنظمات النسوية في المملكة، والأخذ بمقررات وتوصيات المؤتمرات واللجان الدولية، بخصوص التدابير الوطنية الواجب اتخاذها للنهوض بواقع المرأة، وتمكينها من حقوقها المكفولة دون أي تمييز، بما في ذلك: المساواة في المشاركة في الشؤون العامة والتعيين في المناصب العامة للدولة، ومناهضة كافة مظاهر العنف ضد المرأة.

الاداء الحكومي:

يوصي المركز بما يلي:

– اعتماد معايير مؤسسية ومنصفة للتعيين في الوظائف العامة، بما يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، واعتماد اسس شفافة وعلمية معلنة، في اختيار شاغلي المناصب القيادية.

– الالتزام باحكام الدستور فيما يتعلق بالدور التشريعي للحكومة، وعدم تجاوز احكامه في اصدار قوانين مؤقتة.

– دعم واحترام حق التنظيم النقابي والحريات النقابية والمهنية، ومساعدة النقابات على تطوير اوضاعها وخدمة منتسبيها والارتقاء بالمهنة، بدلاً من محاولات فرض السيطرة عليها.

– فرض رقابة صارمة على اوضاع بيئات العمل.

– مراجعة السياسات الامنية، بما يحقق احترام حقوق الانسان، وتفعيل الرقابة على الاجراءات الامنية، بما يضمن تطبيق القانون دون تعسف، مع المحافظة على كرامة المواطنين في جميع الظروف والاحوال.

معارضون ... لا إصلاحيون

منار الرشواني*

إذا كانت مقولة إن ما يحدث في مصر يلخص حال الأمة العربية ككل هي مقولة صحيحة، فإن علينا أن نقر أن الإصلاح في العالم العربي، الذي مازال شعاراً وآمالاً ليس إلا، يمر بأزمة تصل حد إطلاق رصاصة الرحمة عليه، وأن هذا الإصلاح بدأ يدخل مرحلة «الموت السريري»، إذا جاز التعبير، بانتظار إعلان موته «الدماغي» الفعلي!

مبعث هذه الرؤية المتشائمة ومبررها هو نتائج مرحلة الترشح للانتخابات الرئاسية المصرية التعددية للمرة الأولى في تاريخ مصر، وهي التعددية التي كانت تعتبر مطلباً أساسياً لانطلاق الإصلاح هناك، وحجر الزاوية فيه. صحيح أن تعديل المادة (76) من الدستور المصري، في ايار الماضي، بما يسمح بتعدد المرشحين للرئاسة، ترافق مع اعتراض أساس فيما يتعلق تحديداً بالراغبين بالترشح من المستقلين غير المنضوين تحت راية حزب ما، من خلال اشتراط حصولهم على تأييد ٢٥٠ عضواً على الأقل من أعضاء مجلسي الشعب والشورى، والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات ، وذلك بالنظر إلى سيطرة الحزب الوطني الحاكم على الغالبية العظمى، إن لم يكن جميع هذه المجالس، بحيث يبدو ترشح أي شخص مستقل أمراً أقرب إلى الاستحالة. إلا أن التعديل، في المقابل، سمح لمرشحي الأحزاب، وعددها ١٥ حزباً، بخوض الانتخابات باعتبارها غير معنية بالشرط السابق. وعلاوة على ذلك، فإن شعبية السلطة في مصر بدت واضحة وباعثة على التفاؤل لكل أنصار الإصلاح الحقيقيين من خلال الاستفتاء على التعديل الدستوري السابق. إذ بلغت نسبة المشاركين في الاستفتاء ٥٣,٦٢ بالمائة فقط، أيد منهم التعديل، وليس الرئيس مبارك، ٨٢,٨٦ بالمئة. ومثل هذا، وإن كان يحمل إقراراً وقبولاً من قبل البعض بكل ما يصدر عن الحكم، إلا أنه يحمل أيضا دلالة حول الرغبة في التغيير لدى البعض الآخر.

لكن، وبالنتيجة، فإضافة إلى الرئيس حسني مبارك، عن الحزب الوطني الحاكم، كان هناك تسعة مرشحين آخرين يمثلون تسعة أحزاب سياسية. وهذا العدد من المرشحين يبدو الهدية الأجمل والأثمن ليس فقط للرئيس المصري، الساعي إلى ولاية خامسة، بل وإلى جميع المستفيدين من الأوضاع القائمة في مصر، سواء أكانوا في الداخل أم في الخارج، والتي لا جدال حول ضرورة إصلاحها! إذ من البدهي افتراض أن جميع المرشحين التسعة في مواجهة الرئيس مبارك، والرافعين حكماً لراية التغيير والإصلاح، ينتمون إلى المعارضة، وهم يشتركون من ثم في القاعدة الجماهيرية التي يتوجب عليهم اقتسامها في يوم الانتخابات في ٧ أيلول المقبل، وهو بالتأكيد اقتسام سيكون لمصلحة الرئيس مبارك!

وهكذا، فإن البعد الأهم لمشاركة الأحزاب المصرية في الانتخابات القادمة لن تكون سوى منح الشرعية للانتخابات ذاتها، ولسنوات حكم الرئيس المصري القادمة، وهي السنوات التي يبدو جلياً أنه ضمنها بغض النظر عن فحوى أي تعديل دستوري، وحتى بوجود انتخابات تضاهي أرقى الديمقراطيات في نزاهتها وشفافيتها، ودونما حاجة بالتأكيد إلى أي تلاعب في الانتخابات القادمة لضمان النجاح فيها، اللهم إلا لتأمين نسبة معينة تتفق وهالة «الإنجازات» السابقة، أو تبرر سياسات قادمة. فالداعم الأكبر في الواقع لحملة الرئيس مبارك الانتخابية،

هي ذات الأحزاب المشاركة في الانتخابات، والتي لا تخوض في الواقع معركة الرئاسة، وإنما تخوض معركة إقصاء كل منها للآخرين.

تُرى ألا تدرك الأحزاب المصرية المعارضة هذه الحقيقة، بحيث لم تبادر حتى إلى الالتقاء في محاولة لتقريب وجهات النظر فيما بينها والاتفاق على مرشح واحد، أو على الاقل تخفيض عدد المرشحين، بما يضمن عدم تشتت الزخم «الإصلاحي» المعارض؟! أم ترى أن هذه الأحزاب تعرف في قرارة نفسها أنها غير قادرة على الحكم، وأن المكان الانسب لها هو المعارضة، وأن محافظتها على هذا الدور يقتضي منها المحافظة على السلطة ذاتها، وفقا لمبدأ التعايش؟ أم ترى أن الجميع أو الأغلب ينهل من معين أميركي واحد، قام بتحديد الأدوار سلفاً، وبما ينسجم وأجندة المصالح الشخصية لـ «الإصلاحيين»؟!

كل تلك التفسيرات يمكن اعتبارها سيئة النية أو مغرضة، أما التفسير حسن النية والمنطقي في آن، فهو أن المعارضة ليس لديها قواسم مشتركة حقيقية لما بعد شعار الإصلاح باتجاه تفعيله على الأرض، وأن أي انتخابات قادمة، وفي أي بلد كان، ستكون أحادية النتيجة مهما تعددت الخيارات، وهي بقاء السلطة القائمة.

* كاتب صحفي وباحث